تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2020

الملخص التنفيذي

الكويت إمارة دستورية وراثية تحكمها عائلة الصباح. رغم وجود برلمان منتخب ديمقراطياً، فإن الأمير يتمتع بالسلطة المطلقة على معظم قرارات الحكومة. جرت آخر انتخابات برلمانية عامة في 5 ديسمبر/كانون الأول، وفاز أعضاء المعارضة بأغلبية المقاعد، واعتُبرت الانتخابات حرة ونزيهة بشكل عام.

تتحمل الشرطة وحدها المسؤولية عن إنفاذ القوانين التي لا تتعلق بالأمن القومي، بينما يشرف أمن الدولة الكويتي على شؤون الأمن القومي. وكلاهما مسؤول أمام وزارة الداخلية، كما هو حال خفر السواحل. أما الحرس الوطني الكويتي فهو هيئة مستقلة عن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع؛ إذ تتبع رئيس الوزراء والأمير. والقوات المسلحة مسؤولة عن الأمن الخارجي وتخضع لوزارة الدفاع. الحرس الوطني الكويتي مسؤول عن حماية البنية التحتية الحيوية، ودعم وزارتي الداخلية والدفاع، والحفاظ على التأهب الوطني. تتمتع السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. وردت بعض المزاعم بأن عناصر من قوات الأمن ارتكبوا انتهاكات.

وشملت أهم قضايا حقوق الإنسان ما يلي: تقارير حول التعذيب؛ والسجناء السياسيون؛ والتدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والإنترنت، بما في ذلك الرقابة وحجب مواقع الإنترنت وتجريم التشهير؛ والتدخل في حقوق التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات؛ والقيود على حرية التنقل؛ والاتجار بالأشخاص؛ والجرائم المنطوية على عنف أو تهديدات بالعنف والتي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)؛ وتجريم السلوك الجنسي المثلي للذكور بالتراضي.

اتخذت الحكومة في بعض الحالات خطوات مهمة لمحاكمة ومعاقبة المسؤولين ممن ارتكبوا الانتهاكات، سواءً في الأجهزة الأمنية أو في أي مكان آخر في الحكومة. وكان الإفلات من العقاب مشكلةً فيما يتعلق بقضايا الفساد.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص سببتها السلطات الحكومية أو من ينوب عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، ولكن استمر ورود أنباء عن التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي الشرطة وقوات الأمن ضد المعتقلين من الأقليات وغير المواطنين.

و ادعى عدة أشخاص من غير المواطنين بأنهم تعرضوا للضرب، إما من قبل الشرطة أو عناصر أمن دولة الكويت، عند نقاط تفتيش للشرطة أو في الاحتجاز. منذ عام 2017، أبلغ تسعة أجناب على الأقل، بمن فيهم واحد لا يزال قيد الاحتجاز، عن حالات ذات مصداقية من الإساءة أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز أو الاستجواب من قبل المديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية. وزعم بعض المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب بقضيب خشبي، وعلّقوا رأساً على عقب أو ضربوا أو كليهما. يجب على المدّعين العامين في اجتماعهم الأولي مع السجناء أن يسألوا ما إذا كان السجن مصاباً، وتقع مسؤولية التطرق إلى موضوع الإساءة على عاتق السجن. كما يبحث المدّعون عن أية إصابات واضحة. إذا ذكر السجن أنه مصاب أو إذا كانت الإصابات ظاهرة، فيجب على المدّعين أن يسألوا كيف وقعت الإصابة وإحالة السجن إلى الأطباء.

أفاد العديد من النشطاء الذين يمثلون مجموعة معينة من الأشخاص عديمي الجنسية المعروفين باسم "البدون" بتعرضهم لسوء المعاملة على أيدي السلطات أثناء الاحتجاز. استمر ورود المزاعم من الأفراد بأنهم تعرضوا للاحتجاز غير القانوني والإساءات الجسدية واللفظية داخل مراكز الشرطة ومراكز احتجاز أمن الدولة. ثمة مؤشرات موثوقة على أن الشرطة وعناصر أمن الدولة والمديرية العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية أساءوا معاملة السجناء أثناء الاحتجاز أو الاستجواب. وردت أنباء عن عدة حالات اغتصاب وإساءة جسدية ولفظية على أيدي الشرطة ومسؤولي السجون ضد أفراد متحولين جنسياً.

حققت الحكومة في الشكاوى المقدمة ضد الشرطة، واتخذت إجراءات تأديبية عندما خلّصت إلى أن هناك ما يبرر ذلك. تضمنت الإجراءات التأديبية الغرامات، والاحتجاز، والإقالة أو الفصل من المناصب المهنية. لم تعلن الحكومة عن نتائج تحقيقاتها أو عن العقوبات الإدارية. وفقاً لأحدث الأرقام الحكومية، تقدم السجناء في السجون الأربعة الرئيسية بخمس شكاوى من العنف الجنسي أو الجسدي. وبحلول نوفمبر تشرين الثاني، تلقت الحكومة 204 شكاوى من الجمهور ضد موظفي وزارة الداخلية. وبينما كانت غالبية الشكاوى رداً على الإساءة اللفظية، كان عددٌ "قليلٌ جداً" منها يتعلق بإساءة استخدام السلطة. ومن بين القضايا البالغ عددها 204، عوقب 52 من موظفي الوزارة وأحيلت 44 قضية إلى المحكمة، وأقيل خمسة وفُصل ثلاثة من موظفي الوزارة من مناصبهم.

على الرغم من أن التحقيقات الحكومية لا تؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى تعويض الضحايا، إلا أنه يمكن للضحية استخدام التقارير الحكومية ونتائج الإجراءات التأديبية الداخلية لطلب التعويض عن طريق المحاكم المدنية.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

وفقاً للجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، تفتقر السجون إلى الحد الأدنى من معايير النظافة والصرف الصحي، كما أنها مكتظة وتعاني من الفساد المستشري في الإدارة، مما أدى إلى مشاكل تتعلق بسلامة السجناء وتعاطي المخدرات من قبل النزلاء. أكد المراقبون الدوليون الذين زاروا السجن المركزي تقارير حول تعاطي المخدرات والاتجار بها.

الأوضاع المادية: ظل اكتظاظ السجون يمثل مشكلة كبيرة خلال الجائحة. إذ يتشارك السجناء في عنابر نوم كبيرة مصممة لاستيعاب 20 إلى 30 نزيلاً. وأفاد السجناء في المرافق أنه من الشائع احتجاز ضعفي أو ثلاثة أضعاف هذا العدد من السجناء في زنزانية واحدة. قال نزلاء محتجزون في السجن المركزي إن زنازين السجن كانت مزدحمة للغاية، لدرجة أنهم أُجبروا على النوم على الأرض، أو على أفرشة في الردهة خارج الزنزانية، أو مشاركة الأسرة مع نزلاء آخرين.

أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في فبراير/شباط مرسوماً سنوياً بالعفو عن عشرات السجناء المحتجزين بتهم مختلفة، بما في ذلك الإفراج الفوري عن 151 سجيناً وتخفيف العقوبات على 839 آخرين. في عام 2019، تم تركيب 120 هاتفاً أرضياً داخل معظم الأجنحة في السجن المركزي للسيطرة على تهريب الهواتف المحمولة. وفقاً للحكومة سُمح للسجناء خلال العام بإجراء مكالمات هاتفية محلية يومياً، ومكالمة دولية واحدة شهرياً. أكد مراقبون دوليون أن السجناء تمكنوا من إجراء مكالمات محلية عبر خط أرضي لمدة 10 دقائق تقريباً كل يوم.

وللحد من الاكتظاظ في السجون، طلبت الحكومة في فبراير/شباط من حكومات إيران ومصر والعراق وبنغلاديش وباكستان والهند وسريلانكا استعادة أي من رعاياها الذين قضوا أكثر من نصف مدة سجنهم ليقضوا ما تبقى من عقوباتهم في مواطنهم. أفادت الأنباء أن العراق وإيران أعادا على الأقل 13 و130 من مواطنيهما على التوالي.

في فبراير/شباط، حذرت النيابة العامة والخبراء القانونيون من خطر تفشي الأمراض بسبب كوفيد-19 في السجون المكتظة. أشار التقرير إلى أن السجون تتسع لاستيعاب 3,432 نزيلاً، بينما كان عدد النزلاء في ذلك الوقت 4,420 نزيلاً. وفي الشهر ذاته، توفيت نزيل في السجن المركزي بسبب كوفيد-19. وفقاً للأرقام الحكومية الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني، أصيب 433 سجيناً بكوفيد-19 وتعافى منهم 370.

في مايو/أيار، ورد أن العديد من السجناء أُضربوا عن الطعام بسبب انتشار كوفيد-19 في السجون والظروف الصحية غير الملائمة. وحسبما ورد، استمر الإضراب في السجن المركزي لعدة أسابيع.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني، بلغ عدد نزلاء مركز ترحيل طلحة 570 رجلاً و230 امرأة. تم احتجاز النساء غير المواطنات اللاتي سيتم ترحيلهن في سجن النساء في مجمع السجن المركزي بسبب عدم وجود مرافق منفصلة في مركز الترحيل. أفاد المندوبون المقيمون من مختلف البعثات الأجنبية بأن المحتجزين اشتكوا من التمييز على أساس الأصل القومي ووضع الجنسية. بقي تهريب الممنوعات إلى السجن يمثل مشكلة، وخاصة المخدرات والهواتف المحمولة.

في أكتوبر/تشرين الأول، تجمع عشرات من أفراد عائلات نزلاء السجن المركزي خارج مجمع السجن، احتجاجاً على سوء المعاملة المزعم والمداهمات التي يشنها حراس السجن بذريعة استخدام الهواتف المحمولة والمخدرات غير المشروعة. نفت وزارة الداخلية تقارير عن أعمال شغب، على الرغم من تأكيد الوزارة نقل بعض الحراس والسجناء إلى المستشفى أثناء مشاجرة.

الإدارة: وردت بعض التقارير عن الفساد وانعدام الإشراف من قبل إدارة نظام السجون ومراكز الاعتقال. ورغم تقدّم السجناء بالشكاوى ضد مسؤولي السجن وضد النزلاء الآخرين، لم تتوفر أي معلومات بشأن حل هذه الشكاوى.

الرقابة المستقلة: سمحت وزارة الداخلية بمراقبة مستقلة لأوضاع السجون من قبل بعض المراقبين غير الحكوميين وجماعات حقوق الإنسان الدولية. وكانت الموافقة الخطية مطلوبة للزيارة من قبل المنظمات المحلية غير الحكومية. سمحت السلطات لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة السجون ومراكز الاعتقال. كما تم السماح للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بزيارة السجون خلال العام. في يونيو/حزيران، قام وفد من مكتب حقوق الإنسان شبه الحكومي بزيارة السجن المركزي لمراجعة خطوات الحكومة لمنع انتشار كوفيد-19 في السجون. وأشاد الوفد باستعداد وزارة الداخلية لمكافحة الفيروس.

التحسينات: أدت الجهود التي بذلتها الحكومة لتقليل عدد نزلاء السجون بهدف التخفيف من انتشار كوفيد-19 إلى الحد بشكل كبير من الاكتظاظ بين نزلاء السجون. أشار المراقبون إلى أن الأمور المتعلقة بالصحة والرفاهية وصيانة المرافق قد تحسنت بشكل عام عن السنوات السابقة، لا سيما في ضوء الخطوات التي اتخذتها الحكومة للإفراج المبكر عن السجناء ممن ارتكبوا جرائم بسيطة أو الذين قضوا معظم وقت عقوبتهم. تم إطلاق سراح ما يقرب من 1,000 سجين بموجب هذه الإجراءات. وللحد من الاكتظاظ في السجون، طلبت الحكومة في فبراير/شباط من حكومات إيران ومصر والعراق وبنغلاديش وباكستان والهند وسريلانكا إستعادة أي من رعاياها الذين قضوا أكثر من نصف مدة سجنهم ليقضوا ما تبقى من عقوباتهم في مواطنهم. أفادت الأنباء أن العراق وإيران أعادا على الأقل 13 و130 من مواطنيهما على التوالي. في أغسطس/آب، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أنها قدمت دورات في علوم الكمبيوتر للنزلاء في السجون ومراكز علاج الإدمان والمنازل الانتقالية.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه في المحكمة.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يجب على ضابط الشرطة عموماً الحصول على مذكرة توقيف من المدعي العام أو أحد القضاة قبل إجراء الاعتقال، باستثناء حالات المطاردة أو عند ملاحظة ارتكاب الجريمة. وردت أنباء عديدة عن قيام الشرطة باعتقال واحتجاز أشخاص من غير المواطنين دون أمر قضائي، الأمر الذي يبدو جزءاً من جهود الحكومة ضد المقيمين غير القانونيين. بيد أن المحاكم لا تقبل عادةً النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقال رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. أبلغت السلطات المعتقلين على الفور بالتهمة الموجهة إليهم وسمحت لهم

بالإتصال بمحاميتهم وأفراد أسرهم. ولاحظ الممثلون الدبلوماسيون أنه في بعض حالات الاحتجاز، سمحت السلطات للمحامين بحضور الإجراءات القانونية، ولكنهم لم يسمحوا بالإتصال المباشر مع موكليتهم. وحُكم على بعض المتهمين غيابياً. يُمنع المحتجزون الذين يواجهون تهمة "أمن الدولة" بشكل روتيني من الإتصال بمحاميتهم وبالترجمين الفوريين وترجمي الوثائق قبل جلسات الإستماع. حققت الشرطة في معظم قضايا الجُنح، وأطلق سراح المشتبه بهم في غضون 48 ساعة بعد دفع الكفالة أو الغرامة. بالنسبة إلى الجُنح والجنايات الأكثر خطورة، يمكن للشرطة أن تحتجز المشتبه فيه لمدة أربعة أيام كحد أقصى من تلقاء نفسها قبل أن تحيل القضية إلى المحاكمة. إلا أنه كانت هناك حالات لمعتقلين، لا سيما من احتُجزوا بتهمة المخدرات وجرائم أمن الدولة، ممن تم احتجازهم لفترات تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين، ولم يتم إبلاغهم بالتهمة المحددة الموجهة إليهم. كما لم يُسمح لهم بإجراء مكالمات هاتفية أو الإتصال بالمحامين وأفراد الأسرة.

إذا وجهت السلطات الاتهام، يجوز للمدعي العام أن يحتجز المشتبه فيه لمدة 10 أيام إضافية على خلفية جنحة خطيرة، وثلاثة أسابيع للجناية، لاستجواب المشتبه فيه والتحقيق في القضية. كما يجوز للمدعين العامين أيضاً الحصول على أوامر من المحكمة بتمديد الاحتجاز لمدة 15 يومٍ أخرى، مع حدٍ أقصى لمدة أربعة أشهر في انتظار المحاكمة. يوجد نظام كفالةٍ معمول به للمتهمين الذين ينتظرون المحاكمة.

الاعتقال التعسفي: لم ترد أنباء عن اعتقالات تعسفية خلال العام.

الاحتجاز قبل المحاكمة: في بعض الأحيان، تم الاحتجاز التعسفي السابق للمحاكمة المطول. إذ احتجزت السلطات بعض المعتقلين لمدة تتجاوز فترة الاحتجاز القصوى البالغة ستة أشهر. أفادت منظمات غير حكومية مطلعة على النظام القضائي أنها تعتقد أن عدد القضاة والمدعين العامين العاملين في وزارة العدل كان غير مناسب لمعالجة القضايا في الوقت المناسب، وهو السبب الرئيسي للتأخير. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك 732 رجلاً و20 امرأة رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

شكّل الاعتقال المطول في مركز ترحيل طلحة والذي تديره الحكومة مشكلة أيضاً، لا سيما عندما كان المحتجز عاملاً أجنبياً يدين بالمال لمواطن كويتي، أو كان مواطناً من بلدٍ ليس له تمثيل دبلوماسي في الكويت لتسهيل وثائق الخروج. أفادت المنظمات الدولية أن تلك الحالات قد تستغرق ما يصل إلى شهرٍ لحلها. إلا أن الحكومة زعمت بأن معظم حالات الترحيل تم حلها في غضون ثلاثة أيام.

هـ. الحرمان من المحاكمة العننية المنصفة

ينص القانون والدستور على استقلالية القضاء، وقد احترمت الحكومة بشكلٍ عام استقلال القضاء وحياديته. يرشح المجلس الأعلى للقضاء جميع المدعين والقضاة ويقدم الترشيحات إلى الأمير للموافقة. فأما القضاة من المواطنين فيتلقون تعييناتهم مدى الحياة حتى يبلغوا سن التقاعد الإلزامي، وأما القضاة من غير المواطنين فيتم تعيينهم وفق عقود قابلة للتجديد من سنة إلى ثلاث سنوات. بحلول نوفمبر/تشرين الثاني، كان هناك 800 قاضٍ (من بينهم ثمانون نساء) و562 مدع عام (من بينهم 55 امرأة). خلال العام تم تعيين 18 مدعية عامة. ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء إنهاء عمل القضاة بناءً على أسباب وجيهة. في أغسطس/آب، أوقف المجلس الأعلى للقضاء سبعة قضاة وجردهم من الحصانة ضد الملاحقة القضائية بناءً على طلب المدعي العام، بسبب صلاتٍ مزعومة بشبكة غسيل أموال يديرها المواطن الإيراني المحتجز فؤاد صالح. كثيراً ما ادّعى السكان من غير المواطنين تحييز المحاكم لصالح المواطنين أثناء البت في النزاعات القانونية. في بعض الحالات، تم احتجاز وترحيل حاملي الإقامة القانونية - وخاصة العمال الأجانب - دون اللجوء إلى المحاكم.

لا تخضع مسائل الجنسية أو الإقامة للمراجعة القضائية بموجب القانون، لذا فإن غير المواطنين الذين يُلقى القبض عليهم بسبب الإقامة غير القانونية، أو أولئك الذين أُلغيت إقامتهم القانونية بسبب الاعتقال، لا يمكنهم الوصول إلى المحاكم. يشترط البند الذي يسمح للسلطات الحكومية بترحيل شخص إدارياً دون مراجعة قضائية أن يشكل ذلك الشخص تهديداً للأمن القومي أو أن يكون ضاراً بمصالح الدولة. يستخدم هذا القانون على نطاق واسع، ويُخضع غير المواطنين المتهمين بارتكاب جرائم غير جنائية، بما في ذلك بعض مخالفات الإقامة والممرور، إلى الترحيل الإداري الذي لا يمكن الطعن فيه في المحكمة. إلا أن غير المواطنين المتهمين في قضايا جنائية يواجهون الترحيل القانوني، والذي يمكن الطعن فيه في المحكمة. تحقق وزارة الداخلية في اتهامات الجُنح وتحيل القضايا إلى محكمة الجُنح حسب الاقتضاء. يكون وكيل وزارة الداخلية مسؤولاً عن المصادقة على جميع أوامر الترحيل الإداري. في يناير/كانون الثاني 2021، أعلنت الحكومة أنها رحلت 8,143 أجنبياً في عام 2020، مقابل 40,000 في 2019. وقد تم ترحيل معظمهم لمخالفتهم قانون الإقامة ولا ارتكابهم جرائم وجُنح.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على افتراض البراءة والحق في محاكمة علنية عادلة، وتطبق السلطة القضائية هذا الحق بشكل عام. يمنع القانون الإساءة للمتهمين جسدياً أو نفسياً. يتمتع المدعى عليهم بالحق في حضور محاكمتهم وتلقي معلومات تفصيلية فورية عن التهم الموجهة إليهم. ومع ذلك، فكثيراً ما علم المتهمون الذين لا يتحدثون العربية أو يفهمونها بالتهم الموجهة إليهم بعد بدء محاكمتهم، لأنه لم يتم توفير مترجم عندما تم توجيه التهم إليهم. تكون المحاكمات الجنائية علنية، ما لم تُقرر المحكمة اللجوء للإجراءات المغلقة "حفاظاً على النظام العام" أو "حفاظاً على الآداب العامة". خلال العام، مارسَ القضاء سلطة تقديرية واسعة في إغلاق قاعة المحكمة أو الحد من تواجد الجمهور في إجراءات المحكمة بسبب إرشادات كوفيد-19. تلتزم نقابة المحامين بناءً على طلب المحكمة بتعيين محامٍ بدون أتعاب للمتهمين المعوزين في القضايا المدنية والتجارية والجنائية، ولقد قام المدعى عليهم باستخدام هذه الخدمات. للمتهمين الحق في الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم. لم تكن معظم وثائق المحكمة متاحة للعموم. يتعين على وزارة العدل تزويد المتهمين بمترجم طيلة العملية القضائية، ولكن لم يكن هذا يحدث دائماً.

للمتهمين الحق في مواجهة جهة الادعاء ومواجهة الشهود ضدهم، وتقديم شهودهم، إلا أن هذه الحقوق لم تُحترم دائماً. لا يمكن إكراه المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. وللمتهمين الحق في استئناف الأحكام أمام محكمة أعلى، ولقد مارسَ الكثيرون ذلك الحق.

كانت هناك مؤشرات موثوقة على المعاملة المتباينة للأشخاص الموقوفين والمحكوم عليهم في النظام القضائي للبلد.

بموجب قانون العمل المنزلي، يُعفى العمال المنزليون من رسوم المحاكم. إذا لم يكن للعمال الأجانب محامٍ يمثلهم قانونياً، قام النائب العام بترتيب ذلك نيابة عنهم، ولكن بتدخل محدود أو معدوم من قبل العمال أو أسرهم. عندما استعان العمال بطرفٍ ثالث لرفع الدعوى، غالباً ما تم حل القضايا بدفع صاحب العمل تسوية نقدية لتجنب المحاكمة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

وردت حالات كثيرة لأشخاص محتجزين بسبب تعبيرهم عن آرائهم السياسية. استمرت الحكومة طوال العام في اعتقال أفراد بتهم مثل إهانة الأمير أو زعماء الدول المجاورة أو القضاء؛ تنظيم مظاهرات عامة بين البدون؛ نشر أخبار كاذبة؛ أو تفويض جهود الدولة للسيطرة على انتشار كوفيد-19. تمت تبرئة بعض المتهمين، بينما صدرت أحكام بالسجن على آخرين. تراوحت الأحكام الصادرة خلال العام على تنظيم مظاهرات عامة بين البدون، والمشاركة في مظاهرات غير مرخصة أو غير قانونية ضد النظام الحاكم في البلاد، ونشر أخبار كاذبة، وانتقاد الأمير أو غيره من القادة على وسائل التواصل الاجتماعي، من السجن ستة أشهر إلى 10 سنوات بالإضافة إلى الغرامات للمخالفات المتكررة.

راقبت الحكومة وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال وسجنت المدونين والنشطاء السياسيين بتهمة التعبير عن الآراء والأفكار المناهضة للحكومة. ذكرت وسائل الإعلام وقوع ما بين اثنتين إلى أربع إدانات من ذلك القبيل شهرياً. في فبراير/شباط، حكمت محكمة الجنايات على مدون آخر بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة لانتقاده الأمير ونشر أخبار كاذبة على تويتر. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني، سُجلت 35 قضية إهانة للأمير في المحاكم. تلقى المتهمون في خمسة من تلك القضايا الـ 35 أحكاماً نهائية من محكمة النقض.

في أكتوبر/تشرين الأول، قامت السلطات بتسليم ثلاث شخصيات مصرية معارضة دعوا إلى الاحتجاجات ضد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

ينص القانون على نظام قضائي مستقل ونزيه، وعلى محاكمة الأفراد أو المنظمات في المسائل المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لكن السلطات لم تُنفذ مثل هذه الأحكام أحياناً لأسباب سياسية. كثيراً ما استخدمت السلطات العقوبات الإدارية في الشؤون المدنية، مثل فرض حظر السفر أو الترحيل. في معظم قضايا انتهاكات حقوق الإنسان أو قانون العمل، يمكن للضحايا الذهاب إلى الهيئة العامة للقوى العاملة أو إدارة العمالة المنزلية للتوصل إلى تسوية تفاوضية خارج المحكمة. إن لم ينجح ذلك، يمكن للأفراد متابعة قضاياهم في المحكمة، رغم أن هذه العملية كانت طويلة في كثير من الأحيان، مما يجعلها غير واقعية للعديد من العمال المهاجرين. في نوفمبر/تشرين الثاني، عادت عاملة منزل فلبنينية إلى الفلبين بعد ثماني سنوات من الدعاوى القضائية بعد تعرضها للطعن عام 2012 على يد ضابط شرطة مرور. حكمت المحكمة الابتدائية على الضابط بالإعدام في عام 2014، لكن محكمة الاستئناف خففت الحكم لاحقاً إلى السجن المؤبد.

و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور والقانون التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية، أو الأسرة، أو البيت، أو المراسلات، وقد احترمت الحكومة هذه المحظورات. ومع ذلك كان ضباط الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية يراقبون بانتظام مواقع التواصل الاجتماعي المتاحة للجمهور ويسعون للحصول على معلومات حول مالكي الحسابات، بالرغم من أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة للأجانب رفضت معظم طلبات الحصول على المعلومات.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير، بما في ذلك الصحافة، على الرغم من تعرض هذه الحقوق للانتهاك بشكل روتيني. فلقد أدانت المحاكم أكثر من اثني عشر شخصاً لقيامهم بالتعبير عن آرائهم، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي. يعاقب القانون الأشخاص الذين ينشئون أو يرسلون رسائل "غير أخلاقية" أو ينشرون الأخبار الكاذبة، ويمنح بعض السلطات غير المحددة سلطة إلغاء خدمات الاتصال لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

حرية التعبير: يحدد قانون المطبوعات والنشر الموضوعات التي يحظر نشرها ومناقشتها. تشمل المواضيع المحظورة للنشر إهانة الدين، لا سيما الإسلام؛ وانتقاد الأمير أو رؤساء الدول الآخرين؛ وإهانة أعضاء السلطة القضائية أو ازدراء الدستور؛ والإضرار بالمعلومات السرية؛ والشعوذة؛ ونشر معلومات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة أو خلق مخاوف زائفة بشأن الاقتصاد. في أغسطس/آب، تقدم النائب العام بشكوى إلى المدعي العام طالباً منه اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ضد الأفراد الذين ينتقدون القضاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما طالبه باستدعاء النشطاء والمدونين للتحقيق معهم ومحاكمتهم.

حقق المدعي العام في العديد من القضايا المتعلقة بكوفيد-19 بشأن مزاعم نشر أخبار كاذبة. في مارس/آذار، قبض على مواطن مصري وتم ترحيله بعد أن نشر مقطع فيديو ينتقد فيه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لوقف انتشار كوفيد-19. كما تم توقيف مواطن مصري آخر وترحيله بسبب كتابته على مواقع التواصل الاجتماعي أنه كان على السلطات المصرية فرض إجراءات مماثلة ضد المواطنين الكويتيين. بين مارس/آذار وأبريل/نيسان، أحالت وزارة الداخلية ما مجموعه 17 من مديري المواقع الإلكترونية للتحقيق معهم بزعم قيامهم بنشر أخبار غير دقيقة وشائعات تتعلق بكوفيد-19، ما يعد انتهاكاً للقانون. في مارس/آذار، أحالت وزارة الداخلية 23 حساباً على وسائل التواصل الاجتماعي لأفراد ومجموعات للتحقيق بزعم نشرهم معلومات خاطئة تتعلق بكوفيد-19. في أبريل/نيسان، أعلنت وزارة الإعلام أنها أحالت 25 موقعاً إلكترونياً إلى المدعي العام، معظمها بتهمة "الإساءة للحكومة" بسبب تعاملها مع كوفيد-19. اعتباراً من مايو/أيار، تمت إحالة 40 موقعاً إخبارياً منذ بداية الجائحة.

أفاد نشطاء وأكاديميون وصحفيون وشخصيات سياسية معارضة محلية أنه تم الاتصال بهم بانتظام من قبل أجهزة أمن الدولة ومسؤولي وزارة الإعلام بعد أن نشروا آراء اعتُبرت مخالفة لرأي الحكومة. لم تتخذ السلطات الحكومية يوماً إجراءات فورية في حالات منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي اعترضت عليها ونشرها مواطنون أثناء تواجدهم في الخارج، ولكن بموجب القانون قد تتخذ الحكومة الإجراءات بمجرد عودة كاتب المنشور إلى البلاد. بموجب القانون الحالي، هنالك خط مساحة واسعة لتفسير ما يشكل جريمة عند التعبير عن المعارضة ضد الأمير أو الحكومة، ويمكن أن يواجه النشطاء ما يصل إلى سبع سنوات في السجن عن كل تهمة.

واصلت المحاكم إصدار أحكام قاسية بالسجن ضد النشطاء السياسيين بتهمة التحدث علناً ضد الأمير، أو الحكومة، أو الدين، أو الدول المجاورة. في أغسطس/آب، أعلنت الحكومة أنها أحالت إلى الحكومة المصرية 16 شكوى ضد مواطنين مصريين بتهمة إهانة البلاد على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى القنوات الفضائية المصرية.

في يناير/كانون الثاني، حكمت محكمة الجنايات على المدون مصعب الفيلكاوي بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة نشر أخبار كاذبة على تويتر وسناب تشات. في فبراير/شباط، رفضت محكمة النقض استئنافاً قدمه 21 مواطناً، بينهم نشطاء ومشرعون سابقون، ووجهت إليهم لائحة اتهام للترويج لخطاب ألقاه النائب السابق في البرلمان مسلم البراك والذي جادلت الحكومة بأنه قام بإهانة الأمير. وأعدت المحكمة تأكيد الحكم بالسجن عامين ودفع كفالة من كل متهم، بمن فيهم 10 نواب سابقين. في مارس/آذار، حكمت محكمة الجنايات على الناشط على مواقع التواصل الاجتماعي عبد الله الصالح بالسجن 5 سنوات مع الأشغال الشاقة غيابياً بتهمة بث أخبار كاذبة، والتشهير بالأمير، وإهانة القضاء (حصل الصالح على حق اللجوء في المملكة المتحدة). وهذه التهم الأخيرة تضاف إلى الحكم الصادر بحق الصالح بالسجن 51 عاماً في قضايا تتعلق بإهانة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أدين الناشط السياسي صقر الحشاش، الذي كان خارج البلاد في منفى ذاتي، عدة مرات (بما في ذلك مرتين خلال العام) بتهمة مختلفة شملت التشهير بالأمير والتحدث علناً ضد القضاء وإهانة دول الجوار مثل البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. في أغسطس/آب، حكمت محكمة الجنايات على الحشاش بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة إهانة الأمير، وبذلك يصل مجموع عقوبته إلى 94 سنة وثمانية أشهر.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وعبرت عن مجموعة متنوعة من الآراء ضمن الحدود المسموح بها قانوناً. كانت جميع وسائل الإعلام المطبوعة ذات ملكية خاصة، رغم أن استقلاليتها كانت محدودة بموجب القانون والرقابة الذاتية القائمة على الخوف من الملاحقة القضائية. لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر دينية غير إسلامية، وبالرغم من ذلك فقد نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. يفرض القانون غرامات كبيرة وما يصل إلى 10 سنوات من السجن بحق الأشخاص الذين يستخدمون أية وسيلة لتخريب الدولة (بما في ذلك وسائل الإعلام). يجوز لوزارة التجارة والصناعة منع أي مؤسسة إعلامية بناءً على طلب وزارة الإعلام. ويمكن للمنظمات الإعلامية الطعن في حظر وسائل الإعلام في المحاكم الإدارية. يجب على ناشري الصحف الحصول على رخصة تشغيل من وزارة الإعلام. تخضع وسائل الإعلام الإذاعية، والمكونة من محطات حكومية وخاصة، لنفس القوانين المطبقة على وسائل الإعلام المطبوعة. في أغسطس/آب، أصدر المدعي العام أمر حظر نشر أو تداول لأي معلومات تتعلق بقضية غسيل أموال تشمل مواطناً إيرانياً ومؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي وسبعة قضاة. غطى أمر حظر النشر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام عبر الإنترنت وكذلك الحسابات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

الرقابة أو تقييد المحتوى: فرضت وزارة الإعلام الرقابة على جميع الكتب المستوردة والأفلام التجارية والدوريات وأشرطة الفيديو والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وغيرها من المواد بحسب الإرشادات المطبقة على الخطابات ووسائل الإعلام. عرضت وسائل الإعلام مجموعة من الآراء حول الموضوعات المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية، ولكن بدا أنها تخضع جميعها للرقابة الذاتية وتتجنب المناقشة النقدية حول مواضيع مثل الأمير والسياسة الخارجية والدين، وذلك لتجنب التهم الجنائية أو الغرامات أو لاحتفاظ بترخيصها. كذلك خضعت النقاشات حول مواضيع حساسة محددة، كالجنس ودور المرأة في المجتمع، إلى الرقابة الذاتية. فرضت السلطات الرقابة على معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي ذكرت المحرقة اليهودية وطالبت المواد التعليمية إما للإشارة إلى إسرائيل على أنها "فلسطين المحتلة" أو لإزالة هذه الإشارات بالكامل، على الرغم من أن السلطات لم تفرض الرقابة على هذه المواضيع في وسائل

الإعلام الإخبارية. سمحت أطباق الأقمار الصناعية المتاحة على نطاق واسع والشبكات الخاصة الافتراضية بالوصول إلى وسائل الإعلام دون رقابة.

حتى نوفمبر تشرين الثاني، أعلنت وزارة الإعلام أنها لم تحجب أي منفذ إعلامي أو موقع إلكتروني منذ بداية العام. كما أعلنت الوزارة أنها أحالت 49 وسيلة إعلامية إلى النيابة العامة لارتكابها مخالفات للقانون. وحتى نوفمبر تشرين الثاني، أعلنت وزارة الإعلام أنها تلقت 2,955 كتاباً وإصداراً للموافقة عليها. من بين تلك، تمت الموافقة على 2,525 بينما تم حظر 311 بسبب مخالفتها للقانون. ولم يطعن أحد في قرارات الحظر تلك.

وبحسب ما ورد، تعرض الناشرون طوال العام لضغوط من وزارة الإعلام، مما أدى إلى تقييد الناشرين في كثير من الأحيان للكتب المتاحة في البلاد. ووفقاً لوزارة الإعلام، راجعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكتب ذات الطبيعة الدينية. في أغسطس/آب، وافق مجلس الأمة على تعديلات لقانون المطبوعات والنشر أدت إلى حل لجنة الرقابة التابعة لوزارة الإعلام على المطبوعات المستوردة (الكتب بشكل أساسي). يُتوقع من المستوردين تقديم عنوان الكتاب واسم المؤلف إلى وزارة الإعلام، ويظلوا عرضة للإجراءات القانونية إذا تلقت المحاكم شكوى رسمية من الجمهور. تشير التقارير إلى أن الوزارة قد فرضت رقابة على أكثر من 4,000 كتاب في السنوات السبع الماضية. كما حظرت تعديلات أخرى على قانون الصحافة والمطبوعات نشر أي محتوى "يثير الطائفية أو الفتنة القبلية" أو الأفكار العنصرية.

قوانين التشهير \ القذف: يفرض القانون أحكاماً بالسجن على أي شخص "يشوه الدين"، ويجوز لأي مواطن مسلم أو مقيم أن يوجه اتهامات جنائية ضد أي شخص يعتقد صاحب الشكوى أنه قام بالإساءة إلى الإسلام. كما يجوز لأي مواطن تقديم شكوى إلى السلطات ضد أي شخص يعتقد المواطن أنه يضر بالأخلاق العامة.

الأمن القومي: يحظر القانون نشر أو نقل أية معلومات تعتبر هدامة للنظام الدستوري لأسباب تتعلق بالأمن القومي. حاکمت الحكومة المدونين على الإنترنت والنشطاء السياسيين ووسائل التواصل الاجتماعي بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الطباعة والنشر وقانون الأمن القومي. فرضت الحكومة بشكل عام قيوداً على حرية التعبير في الحالات التي يُزعم أنها تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك تجريد صدام حسين والإشارة إلى "الخليج العربي" باسم "الخليج الفارسي".

في فبراير/شباط، قُبض على المدافع الحقوقي البارز والمحامي هاني حسين ووجهت إليه تهمة "بث أخبار كاذبة عن المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت" وانتهاك قانون توحيد الجنسية. أطلق سراح حسين بكفالة وحكمت المحكمة الابتدائية ببراءته. استأنفت الحكومة القرار.

في أبريل/نيسان، أمر النائب العام باحتجاز سيدة الأعمال والمقدمة التلفزيونية المصرية الكويتية داليا بدران بتهمة إهانة القوات المسلحة للبلاد، بعد أن دعت بدران إلى رحيل القوات الأمريكية في البلاد واستبدالها بالقوات المصرية. وأطلق سراحها فيما بعد بكفالة بينما أُحيلت القضية إلى المحكمة.

في يوليو/تموز، أعلنت وزارة الداخلية أنها أصدرت توجيهات تدعو إلى تغليظ العقوبة لأي شخص يدير حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف زعزعة استقرار أمن الدولة، أو مهاجمة كبار المسؤولين، أو تسريب معلومات أمنية حساسة.

حرية الإنترنت

يجرم القانون بعض الأنشطة عبر الإنترنت، بما في ذلك الوصول غير القانوني إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والوصول غير المصرح به إلى المعلومات السرية، والابتزاز واستخدام الإنترنت في الأنشطة الإرهابية وغسيل الأموال واستخدام الإنترنت في الاتجار بالبشر. كانت إدارة الأمن السيبراني في وزارة الداخلية قد تلقت حتى نوفمبر تشرين الثاني 2,537 شكوى، ولدى الحكومة 130 قضية معلقة.

يتطلب برنامج الترخيص الإلكتروني الحكومي أن يقوم المدونون والمواقع الإلكترونية التي تقدم أخباراً في الدولة بالتسجيل لدى وزارة الإعلام والتقدم للحصول على ترخيص أو دفع غرامة عن المخالفة. لم يتم إصدار مثل تلك الغرامات خلال العام. حتى نوفمبر تشرين الثاني، تلقت وزارة الإعلام 101 طلباً لتسجيل جديد، ولم ترفض أيها منها خلال العام. (العدد الحالي للمواقع المسجلة هو 408).

واصلت الحكومة مراقبة الاتصالات عبر الإنترنت، مثل المدونات ومجموعات المناقشة، للتشهير ولأسباب أمنية عامة. وحجبت وزارة الاتصالات مواقع الإنترنت التي اعتبرتها "معرضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب مواقع "تنتهك حرمة عادات وتقاليد [البلاد]". قامت الحكومة بمقاضاة ومعاقبة الأفراد بسبب تعبيرهم عن وجهات نظر سياسية أو دينية عبر الإنترنت، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، بناءً على القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير والوحدة الوطنية والأمن القومي. لاحقت الحكومة بعض المدونين على الإنترنت بموجب قانون الطباعة والنشر وقانون الأمن القومي. في مارس آذار، أعلن وزير الإعلام محمد الجابري أنه تمت إحالة مديري 14 موقعاً إلكترونياً إلى النائب العام لخرقهم قانون الإعلام الإلكتروني لعام 2016 من خلال نشر شائعات بشأن استجابة الحكومة لكوفيد-19. في نفس الشهر، تم إلقاء القبض على ثلاثة مواطنين هنود يعملون في مؤسسة البترول الوطنية الكويتية بتهمة إهانة الإسلام والمسلمين. وفي مارس آذار أيضاً، بدأت محكمة الجنايات النظر في القضية المرفوعة ضد النائب السابق والأستاذ عبد الله النفيسي بتهمة إهانة الإمارات على موقع تويتر.

في مارس آذار، أُلقي القبض على المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي فوز الفهد لترويجها لمجموعة من أدوات اختبار كوفيد-19 "غير المرخصة" عبر سناپ تشات. في مايو أيار، تم اعتقال النائب السابق وأستاذ القانون الدستوري عبيد الوسمي واستجوابه من قبل النائب العام بشأن شكوى وزارة الصحة بأنه نشر تغريدات تزعم وجود مخالفات مالية في شراء الوزارة لمعدات طبية متعلقة بكوفيد-19. وأُطلق سراحه فيما بعد بكفالة بينما أُحيلت القضية إلى المحاكم. رفعت وزارة الصحة شكوى مماثلة ضد النائب السابق الدكتور حسن جوهر بشأن تغريداته حول مزاعم فساد في عقود الوزارة لمستلزمات كوفيد-19. تمت تبرئة كلاً من الوسمي وجوهر فيما بعد من جميع التهم. كما استجوب النائب العام المذيع التلفزيوني أحمد الفضلي في يونيو حزيران بناءً على طلب وزارة الصحة بشأن مقابلة ادعى فيها وجود فساد في الوزارة.

قامت الحكومة بفلترّة الإنترنت في المقام الأول لمنع المواد الإباحية و مواد (مجتمع الميم) والتي تشمل الصحة والمناصرة والمعلومات القانونية) والمواقع التي تنتقد الإسلام. اعتباراً من نوفمبر تشرين الثاني، تم الإبلاغ عن قيام الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بحظر 490 موقعاً من أصل 4,500 موقع إلكتروني يتم تشغيلها من داخل الدولة. بحسب الهيئة، يتم حجب المواقع الإلكترونية فور تلقي طلب من النيابة العامة أو الجهات الأمنية.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

ينص القانون على حرية الرأي والبحث، لكن الرقابة الذاتية حدّت من الحرية الأكاديمية، ويحظر القانون على الأكاديميين انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية بحق الموافقة على الأحداث العامة أو رفض تلك التي اعتبرتها غير لائقة سياسياً أو أخلاقياً.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

ينص الدستور على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات للمواطنين، ولكنه يحظر على غير المواطنين والبدون التظاهر. يجب أن يحصل المواطنون على إذن من السلطات من أجل التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

أفاد ناشطو البدون أنهم إن حاولوا التجمع السلمي أو تنظيم حملات للحصول على حقوق متساوية فإن السلطات تضايقهم بانتظام. وأشار بعض نشطاء البدون إلى أنهم احتجوا لاستجوابهم من قبل السلطات في كل مرة خططوا فيها للحملات أو للاحتجاجات. خلال العام، حكمت السلطات على ثلاثة من بين 17 ناشطاً من البدون شاركوا في احتجاجات سلمية في عام 2019 بتهمة عديدة، بما فيها تنظيم التجمعات والمسيرات والمشاركة فيها دون ترخيص، وهو ما لن تصدره الحكومة لسكان البدون. في يناير/كانون الثاني، قضت محكمة الجنايات ببراءة 12 من نشطاء البدون من جميع التهم، باستثناء تلك المتعلقة بالمشاركة في مسيرة أو مظاهرة غير مرخصة. وفي يونيو/حزيران، حكمت محكمة الاستئناف ببراءة الناشطين المتبقين اللذين شاركوا في الاحتجاجات من جميع التهم، باستثناء المشاركة في مسيرة أو مظاهرة غير مرخصة. ووقع جميع المتهمين الذين تمت تبرئتهم تعهدات تعدد "بحسن السير والسلوك" لمدة عامين، ومنعوا مشاركتهم في التجمعات أو المظاهرات في المستقبل.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات، لكن الحكومة فرضت قيوداً على هذا الحق. يحظر القانون على المجموعات المسجلة رسمياً المشاركة في الأنشطة السياسية.

استخدمت الحكومة سلطتها لتسجيل الجمعيات كوسيلة للتأثير السياسي وللحد من المشاركة العامة في الموضوعات المثيرة للجدل أو الأنشطة المحظورة. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية رفض طلب أي من المنظمات غير الحكومية إذا رأت أن تلك المنظمة لا تقدم خدمة عامة. كانت معظم الحالات التي أغلقت فيها الحكومة مؤسسة خيرية نتيجة للتسجيل غير السليم لأنشطة جمع التبرعات الخيرية، والتي تضمنت عدم الحصول على إذن من الوزارة أو عدم تقديم التقارير المالية السنوية. لم يكن للعشرات من المجموعات المدنية والأندية والمنظمات غير الحكومية غير الرسمية وضع قانوني، وقد اختار العديد منها عدم التسجيل بسبب الإزعاج البيروقراطي، بما في ذلك عدم القدرة على تلبية الحد الأدنى البالغ 50 عضواً. واصلت وزارة الشؤون الاجتماعية رفض بعض طلبات الترخيص الجديدة، بدعوى أن المنظمات غير الحكومية

القائمة قدمت بالفعل خدمات مماثلة لتلك التي اقترحها الملتمسون. يجب على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخصة الحصول على إذن من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية كممثلين رسميين لمنظمتهم.

عقب تقديم عدد كبير من الطلبات من المنظمات غير الحكومية غير الناشطة للمشاركة في الأنشطة في الخارج، وضعت إدارة المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية لوائح في عام 2019 لأعضاء المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المؤتمرات والمحاضرات والندوات التي تعقد خارج البلاد، بما في ذلك تحديد الحد الأقصى لعدد المشاركين إلى اثنين لكل منظمة غير حكومية، والتأكد من أن موضوع المؤتمر هو جزء من أهداف إنشاء المنظمة المعنية، وإخطار الوزارة قبل شهر على الأقل.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حرية الدين الدولية على رابط الإحالة الإلكترونية <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد، لكن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج.

نظراً لعدم وجود طريق للحصول على الجنسية، يُعتبر جميع العمال القانونيين من غير المواطنين عمالاً أجانب بدلاً من مهاجرين.

السفر إلى الخارج: واجه المقيمون بدون والعمال الأجانب مشاكل أو قيوداً على السفر إلى الخارج. فلقد قيدت الحكومة قدرة العديد من البدون على السفر إلى الخارج من خلال عدم إصدار وثائق السفر، على الرغم من أنها سمحت لبعض المقيمين بدون بالسفر إلى الخارج لتلقي العلاج والتعليم وزيارة المملكة العربية السعودية للحج السنوي. أصدرت وزارة الداخلية جوازات سفر بموجب المادة 17 (وثائق مؤقتة لا تمنح الجنسية) لبعض البدون لهذه الأغراض طالما أنهم يحملون وثائق هوية سارية المفعول صادرة عن الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ولم يتم وضع قيود أمنية على ملفاتهم.

في يوليو/تموز، كشفت وزارة الداخلية أن حوالي 17,000 من البدون دفعوا 3,000 ديناراً (9,770 دولاراً) كرشاوى بين عامي 2014 و2018 للحصول على جوازات سفر بموجب المادة 17. وفي إطار التحقيق في الجرائم، تم توقيف الوكيل المساعد في وزارة الداخلية اللواء الشيخ مازن الجراح بتهمة قبول رشاوى. في نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت وزارة الدفاع أنها تطلب من جميع أفراد الجيش البدون تسليم جوازات سفرهم بحلول نهاية الشهر. أما أولئك الذين يرغبون في إعادة التقدم للحصول على جواز سفر فسيحتاجون إلى تقديم مبرر للسفر ووثائق الهوية واجتياز فحص طبي. قدرت تقارير صحفية عدد سكان البدون في الجيش بـ 3,500.

يسمح القانون أيضاً بحظر سفر المواطنين وغير المواطنين المتهمين أو المشتبه في انتهاكهم للقانون، بما في ذلك عدم سداد الديون، ويسمح للمواطنين الآخرين بتقديم التماس إلى السلطات لفرض حظر السفر. تم فرض هذا الحكم بشكل تعسفي في بعض الأحيان وأدى إلى التأخير وإلى إضافة المصاعب على المواطنين

والأجانب الذين يغادرون البلاد. أفاد نشطاء حقوقيون بمنعهم من السفر للحيلولة دون مشاركتهم في الفعاليات خارج البلاد. وزعموا أن الحكومة أخبرتهم أنهم وضعوا تحت حظر السفر لفشلهم في دفع مخالفات وقوف السيارات أو غرامات صغيرة أخرى. أعلنت وزارة العدل في يوليو/تموز عام 2019 أنها لن تقرر حظراً على السفر على من يدين "بمبالغ صغيرة" (حُدثت بـ 300 دينار أو 977 دولار). حتى نوفمبر/تشرين الثاني، حظرت الحكومة 18,603 من المواطنين والأجانب من السفر خارج البلاد.

في يوليو/تموز، أعلنت وزارة الداخلية حظر سفر على 14 مواطناً بسبب الفساد وغسيل الأموال والاختلاس. وذكرت الصحافة أنه كان من بين الأربعة عشر أفراداً من الأسرة الحاكمة ووزيران سابقان وأربعة نواب حاليين.

في أغسطس/آب، أعادت الحكومة فتح المطار بسعة 30 في المائة، لكنها أعلنت عن حظر الرحلات الجوية التجارية من 31 موقعاً "عالي الخطورة" للحد من انتشار كوفيد-19، بما في ذلك مصر والهند والفلبين. منع هذا الحظر دخول غير المواطنين مباشرة من هذه المواقع الـ 31، ليشمل أولئك الذين كانوا مقيمين سابقاً في البلاد، على الرغم من أنه يمكنهم دخول البلاد بعد قضاء 14 يوماً في بلد غير محظور. وأوضحت الحكومة لاحقاً أنه سُمح للمواطنين وعمال المنازل والأقارب المباشرين بالعودة إلى البلاد في أي وقت، حتى لو كانوا مسافرين من أحد المواقع المحظورة، شريطة أن يحملوا دليلاً على اختبار كوفيد-19 بنتيجة سلبية.

الجنسية: يحظر على الحكومة بموجب القانون سحب الجنسية من فردٍ وُلد مواطناً ما لم يكن ذلك الشخص قد حصل على جنسية ثانية. ويمكن للحكومة إلغاء جنسية المواطنين المتجنسين لسببٍ من الأسباب ويمكنها بعد ذلك ترحيلهم. تشمل مبررات مثل هذه الإلغاءات ما يلي: إدانة جنائية بتهمة "الجرائم المتعلقة بالشرف والأمانة"، والحصول على الجنسية بطريقة ملتوية، والتهديد "بتقويض البنية الاقتصادية أو الاجتماعية للبلاد". حتى نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت مصادر حكومية أنه لم يتم تجنيس أي شخص أو سحب جنسيته خلال العام. في مايو/أيار 2018 أكدت محكمة النقض، وهي المحكمة العليا في البلاد، أنه لا يجوز سحب الجنسية من أي مواطن دون سبب مشروع، مُشددةً على أن الحكم النهائي للمحكمة يجب أن يبرر أي سحبٍ للجنسية.

في بعض الأحيان سُحبت جنسيات بعض الأشخاص. إذا فقد شخص الجنسية فإن جميع أفراد الأسرة الذين تم اشتقاق وضعهم من ذلك الشخص يفقدون جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها أيضاً ويصبحون أفراداً عديمي الجنسية. ويمكن للسلطات مصادرة جوازات السفر وبطاقات الهوية المدنية للأشخاص الذين يفقدون جنسيتهم وعمل "حجب" على أسمائهم في قواعد البيانات الحكومية. منع هذا "الحظر" المواطنين السابقين من السفر أو الحصول على الرعاية الصحية المجانية والخدمات الحكومية الأخرى المخصصة للمواطنين.

يحظر القانون منح الجنسية لغير المسلمين، لكنه يسمح للمواطنين الذكور غير المسلمين بنقل الجنسية إلى أولادهم.

يجوز للحكومة أن ترفض طلب الجنسية المقدم من الفرد المُقيم على أساس الانتهاكات الأمنية أو الجنائية التي ارتكبتها أفراد عائلة الفرد.

هـ. وضع المشردين داخلياً ومعاملتهم

لا ينطبق.

و. حماية اللاجئين

تعاونت الحكومة بشكل عام مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المعنيين.

الحصول على اللجوء: لا ينص القانون على منح حق اللجوء أو وضع اللاجئ، والبلد ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولات عام 1967. ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد. اعترفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رسمياً في نوفمبر تشرين الثاني بوجود 2,004 شخصاً معنياً بذلك في الكويت. وكان من ضمن هؤلاء 1,122 عراقياً و170 سورياً و712 من جنسياتٍ أخرى. يحظر الدستور تسليم اللاجئين السياسيين.

العمالة: كان معظم طالبي اللجوء واللاجئين من العراق والصومال وسوريا، وتلقى كثير منهم المساعدة من المنظمات غير الحكومية بانتظار تحديد وضعهم كلاجئين وطلبات إعادة التوطين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أفاد الكثيرون منهم بأنهم يخشون بشكل متزايد من فقدان وظيفتهم أو الإقامة أو كليهما. بسبب كوفيد-19، فقد الكثيرون وظائفهم وتصاريح الإقامة المرتبطة بها، مما يعرضهم لخطر الترحيل.

الحصول على الخدمات الأساسية: سنت الحكومة سياسات تجعل الرعاية الصحية العامة أكثر تكلفة بالنسبة للعمال الأجانب، لكنها وضعت حداً أقصى لرسوم التعليم. تلقت المفوضية تعليقات من الأشخاص المعنيين بأن نفقات الرعاية الصحية كانت بعيدة عن متناولهم. كما واجهوا تحديات في تسجيل أطفالهم في المدارس، لا سيما أولئك الذين ليست لديهم تصاريح إقامة سارية. كان دعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة محدوداً وغالباً ما كان يتعذر على الأجانب الوصول إليه.

ز. الأشخاص عديمي الجنسية

سكان البدون هم عرب عديمو الجنسية تعتبرهم السلطات مقيمين غير شرعيين ولا تمنحهم الجنسية. ووفقاً للصحافة، تشير الأرقام إلى أن هناك ما يقرب من 88,000 من البدون في البلاد. قدرت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية عدد سكان البدون بأكثر من 100,000. لا يمنح القانون الأشخاص عديمي الجنسية، بمن فيهم الأشخاص البدون، طريقاً واضحاً للحصول على الجنسية. حتى نوفمبر تشرين الثاني، أعلنت مصادر حكومية أنه لم يتم تجنيس أي من البدون أو الأجانب خلال العام. أدى عدم وجود سلطة في النظام القضائي للبت في وضع الأشخاص عديمي الجنسية إلى زيادة تعقيد عملية الحصول على الجنسية، مما حال دون قدرة البدون للوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة وطلب النظر في قضاياهم للحصول على الجنسية.

يشرف الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية على شؤون سكان البدون. في نوفمبر تشرين الثاني، أصدر مجلس الوزراء قراراً بتمديد مدة الوكالة المنتهية لسنة إضافية. احتج سكان البدون والمدافعون عن حقوق البدون وأعضاء البرلمان ونشطاء حقوق الإنسان على القرار، بحجة أن الجهاز لم يكن فعالاً في حل المسائل المتعلقة بالبدون. وجادلوا بأن ظروف سكان البدون تدهورت بشكل كبير تحت قيادة الجهاز. كما أشاروا إلى عشرات من أفراد مجتمع البدون، وخاصة الشباب، الذين أقدموا على الانتحار

في السنوات الأخيرة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة. تلقى الجهاز عشرات الآلاف من طلبات الجنسية من قبل سكان البدون لمراجعتها منذ إنشائه في عام 2010.

ووفقاً لمناصري البدون والمسؤولين الحكوميين فإن العديد من المقيمين البدون لم يتمكنوا من تقديم وثائق تثبت العلاقات مع الدولة بما يكفي للتأهل للحصول على الجنسية. نظراً لأن الحكومة تعتبر البدون مقيمين بشكل غير قانوني، فإن العديد منهم يفتقرون إلى بطاقات الهوية، مما يمنعهم من الانخراط في عمل قانوني أو الحصول على وثائق سفر.

على الرغم من أنه يحق للمقيمين البدون بموجب القانون الحصول على خدمات حكومية كالرعاية الصحية المجانية والتعليم والبطاقات التموينية، فقد زعم أفراد المجتمع أنه كان من الصعب عليهم في كثير من الأحيان الوصول إلى هذه الخدمات بسبب الروتين البيروقراطي. أفاد بعض سكان البدون والمنظمات غير الحكومية الدولية أن الحكومة لم تقدم بشكل موحد الخدمات والمزايا الحكومية لسكان البدون. وكغيرهم من غير المواطنين، لا يحق للبدون امتلاك العقارات. وبما أن لأطفال المواطنين الأولوية بالالتحاق بالمدارس العامة، التحقت أقلية صغيرة من أطفال البدون الذين استطاعت أسرهم تحمّل التكاليف بالمدارس الخاصة المتدنية المستوى. زعم بعض النشطاء أنهم أو أفراد أسرهم حُرّموا من الحصول على التعليم والرعاية الصحية والوظائف نتيجة دفاعهم عن حقوق البدون. أشارت تقارير صحفية إلى أن بنك الكويت المركزي وجه البنوك في مارس\أذار بإلغاء الحظر المفروض على الخدمات المصرفية للبدون من حاملي بطاقات الهوية منتهية الصلاحية.

زعمت الحكومة أن الغالبية العظمى من سكان البدون أخفوا جنسياتهم "الحقيقية" ولم يكونوا في الواقع عديمي الجنسية. قدّم مسؤولو الجهاز المركزي مزايا مُحفّزة للبدون الذين يكشفون عن جنسية بديلة، بما في ذلك أولوية التوظيف، والقدرة على الحصول على رخصة قيادة. في عام 2018، اعترف ما يقرب من 12,700 من البدون بأن لديهم إحيات بجنسيات أخرى.

زعم قادة البدون أنه عندما حاول بعض أفراد البدون الحصول على خدمات حكومية من الجهاز المركزي، كان المسؤولون يقومون بخداعهم بشكل روتيني من خلال وعدهم بتوفير الأوراق اللازمة فقط إذا وافق البدون على التوقيع على ورقة فارغة. وأفاد البدون أن الجهاز المركزي كان يكتب بعد ذلك إقراراً على الورقة الفارغة الموقعة يدّعي بأنه "اعتراف" بالجنسية "الحقيقية" للبدون، مما يجعلهم غير مؤهلين للاعتراف بهم كبدون أو للحصول على الخدمات. في مارس\أذار، قضت محكمة النقض بأن جميع القرارات الصادرة عن الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية تخضع لاختصاص القضاء، ونتيجة لذلك فإنها قابلة للطعن أمام المحاكم. يكون الجهاز المركزي مكلفاً بمنح أو إلغاء شهادات الهوية الحكومية، أو شهادات الميلاد، أو الوفاة، أو الزواج، والتوصيات الخاصة بالتوظيف، والوثائق الرسمية الأخرى، بينما تدير اللجنة العليا للتحقق من الجنسية بوزارة الداخلية جميع عمليات إلغاء الجنسية والتجنيس. ومع ذلك، استمر العديد من البدون والنشطاء نيابة عنهم باتهام الجهاز بعدم الامتثال للقانون والفشل في تنفيذ أحكام المحاكم التي تطالبه بتسجيل سكان البدون وإصدار المستندات المطلوبة لهم.

ووفقاً لمراقبين دوليين، فإن بعض سكان البدون خضعوا لاختبار الحمض النووي بزعم "إثبات" جنسيتهم الكويتية بحكم ارتباطهم بالدم لمواطن كويتي. يُطلب من سكان البدون تقديم عينات من الحمض النووي تؤكد الأبوة للجنس، وهو ممارسة قال المنتقدون أنها تجعلهم عرضة لرفض الجنسية بناءً على اختبار الحمض

النووي. وعادة ما يصبح الأطفال المولودون لأباء من البدون وأمهات مواطنات عديمي الجنسية، لأن القانون لا يسمح للنساء بنقل الجنسية.

عدلت الحكومة سابقاً القانون الحالي بشأن الخدمة العسكرية للسماح للبدون من أبناء الجنود الذين خدموا في الجيش لمدة 30 عاماً والبدون أبناء الجنود الذين قتلوا أو فقدوا أثناء العمل بأن يكونوا مؤهلين للانضمام إلى الجيش. وبحسب بيان صادر عام 2019 عن رئيس اللجنة البرلمانية الداخلية والدفاع فإن أكثر من 27,000 من البدون ينتظرون التجنيد.

في يناير كانون الثاني، أيدت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لثلاث سنوات مع الأشغال بحق الناشط من فئة البدون محمد خضير العنزي لمشاركته في مسيرة غير قانونية عام 2019، وتشجيعه على قتل موظفي الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

في فبراير شباط، أعلن العديد من النواب أنهم سيعملون على وقف اقتراح الهيئة العامة للقوى العاملة بأن يتم تسجيل جميع البدون العاملين في القطاع الخاص لدى الهيئة. أشار النواب إلى أن البدون يجب أن يوقعوا إقرارات خطية للاعتراف بأنهم يحملون جنسية دول أخرى كجزء من هذا التسجيل، والذي قال البدون أنه غير إنساني وقسري.

في عام 2019، اعتقل جهاز أمن الدولة 15 ناشطاً من فئة البدون (واتهم واحداً غيابياً) بتهم عديدة، منها: الانضمام إلى منظمة محظورة تهدف إلى تقويض الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد والإطاحة بالنظام؛ نشر أخبار كاذبة؛ التنظيم والمشاركة في التجمعات والمسيرات بدون ترخيص (والتي لن تمنحها الحكومة لسكان البدون)؛ والتحريض على القتل. نفى جميع المتهمين تلك التهم. في يناير كانون الثاني، أعلنت محكمة الجنايات أحكامها في القضية. حكم على محمد والي غيابياً بالسجن المؤبد. حكم على كل من حمود رباح ورضا ثامر بالسجن 10 سنوات لدعوتهم إلى قلب نظام الحكم والانضمام إلى منظمة محظورة. وتم الإفراج عن عبد الحكيم الفضلي و11 متهماً آخرين بعقوبات مع وقف التنفيذ بموجب تعهد بـ "حسن السلوك" لمدة عامين. كما طُلب من خمسة من الـ 12 دفع الكفالة، بمن فيهم الفضلي. في يوليو/تموز، ألغت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات على حمود رباح ورضا ثامر وبرأتها من محاولة قلب نظام الحكم، لكنها حكمت عليهما بالسجن لمدة عامين لمشاركتهما في تجمعات غير مرخصة والدعوة إليها. إلا أن المحكمة أفرجت عنهما بعقوبات مع وقف التنفيذ وبعد دفع الكفالة. كما طُلب منهما التوقيع على تعهد بـ "حسن السلوك" لمدة عامين. استأنف المتهمون القضية أمام محكمة النقض في محاولة لإلغاء جميع الغرامات والتهم بشكل كامل.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

ينص الدستور على أن الدولة إمارة وراثية. يتعين على مجلس الأمة المكوّن من 50 عضواً منتخباً (بالإضافة إلى الوزراء الذين عينتهم الحكومة) الموافقة على اختيار الأمير ولي العهد بأغلبية الأصوات التي تجري بالاقتراع السري. وفقاً لقانون الخلافة، يجب أن يكون ولي العهد ذكراً من نسل الشيخ مبارك الصباح وأن يستوفي ثلاثة شروط إضافية: أن يكون قد بلغ سن 30 وأن يكون راجح العقل، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. يجوز للمجلس الوطني عزل الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا وجد أن أيّاً من هذه الشروط الثلاثة لم يتم الوفاء به.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون بشكل عام أن الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول كانت حرة ونزيهة ولم يبلغوا عن أية مشاكل إجرائية خطيرة. في نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت وزارة الداخلية أن 34 من أصل 395 مرشحاً قد تم استبعادهم دون تفسير، بالرغم من إعادة 20 مرشحاً في وقت لاحق. انتُخب أحد هؤلاء المرشحين لعضوية البرلمان. تميزت الانتخابات بفترة قصيرة للحملات الانتخابية وفرض حظر على الفعاليات الشخصية بسبب المخاوف الصحية لكوفيد-19.

حاز نواب المعارضة على 24 مقعداً من مقاعد مجلس الأمة البالغ عددها 50، بزيادة مقدارها 16 مقعداً عن البرلمان السابق. انتُخب ثلاثون مرشحاً تقل أعمارهم عن 45 عاماً، بينما لم تفرز أي من المرشحات البالغ عددهن 33 بمقاعد. كان هناك عدد أقل من المرشحين بنسبة 13 في المائة خلال العام مقارنة بالانتخابات الأخيرة في عام 2016.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تعترف الحكومة بالأحزاب سياسية أو تسمح بتشكيلها، رغم عدم وجود قانون رسمي يحظر الأحزاب السياسية. يجب على مرشحي مجلس الأمة ترشيح أنفسهم كأفراد. عملت الكتل غير الرسمية المنظمة بشكل جيد كتجمعات سياسية داخل مجلس الأمة، وشكّل النواب تحالفات غير ملزمة. ويُحظر على المدانين بإهانة الأمير والإسلام الترشح لأي منصب منتخب. أصدرت محكمة النقض في مارس/آذار من عام 2019 حكماً منع المواطنين من التصويت أو الترشح في الانتخابات العامة إذا كانوا مدانين بالدعوة إلى التظاهر أو المشاركة في المظاهرات غير المسجلة أو المسيرات الاحتجاجية أو مقاومة عناصر الأمن. يُسجل الناخبون للتصويت كل شهر فبراير/شباط عند بلوغهم سن الاقتراع وهو 21 عاماً. ويقوم المدعون العامون والقضاة من وزارة العدل بالإشراف على مراكز الانتخابات. عملت المدعيات العامات كمشرفات لأول مرة خلال انتخابات عام 2016. كشفت تقارير في فبراير/شباط أن وزارتي الداخلية والعدل تعملان معاً لإزالة أسماء المدانين بتهمة إهانة الأمير من قوائم تسجيل الناخبين. يجب أن تصل القضايا إلى حكم نهائي قبل إزالة الأسماء.

مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أعضاء مجموعات الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل في الحياة السياسية. على الرغم من حصول المرأة على حق التصويت في عام 2005 إلا أنها لا تزال تواجه حواجز ثقافية واجتماعية تعيق مشاركتها السياسية. فعلى سبيل المثال، نجح بعض زعماء القبائل في استبعاد النساء من الترشح للمناصب أو اختيار المرشحين الأوليين عن طريق منع أخذهنّ بعين الاعتبار أو من حضور الانتخابات القبلية التمهيدية غير الرسمية. يجوز لعضوة مجلس الوزراء المعينة أن تصوت في البرلمان المكون من 50 مقعداً. على الرغم من أن 33 مرشحة ترشحن في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول، لم يتم انتخاب أي امرأة في النهاية. لتفسير النتائج، أشار المحللون إلى انتشار الرأي العام الذي لا يدعم المرأة في الأدوار القيادية، ونظام انتخابي يقلل من احتمالية تخصيص الناخبين لصوتهم الواحد لكل قائمة من 10 مرشحين في الدوائر لإحدى المرشحات. في يوليو/تموز، عين المدعي العام ثمانين قاضيات لأول مرة في تاريخ البلاد.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على فساد المسؤولين الحكوميين، لكن الحكومة لم تُنفذ القانون بشكل فعال. يعتقد المراقبون أن المسؤولين المتورطين في ممارسات فاسدة يفلتون من العقاب. وردت تقارير عديدة عن فساد الحكومة خلال العام. تكون هيئة مكافحة الفساد مكلفة بتلقي وتحليل الشكاوى وإرسالها إلى السلطات المختصة في النيابة العامة أو الشرطة لإجراء المزيد من التحقيقات أو الإجراءات. بحلول نوفمبر تشرين الثاني، تلقت هيئة مكافحة الفساد 424 تقريراً عن الفساد (تم إغلاق 109 تقرير إدارياً، وهناك 261 تقريراً قيد المراجعة من قبل إدارة استقبال التقارير، وكان 54 قيد التحقيق). أحالت هيئة مكافحة الفساد ثمانية تقارير إلى المدعي العام خلال نفس الفترة.

وكانت هناك تقارير كثيرة حول اضطراب أفراد لدفع مبالغ مالية إلى وسطاء للحصول على خدمات حكومية روتينية. كان فساد الشرطة مشكلة، خاصةً عندما كان لأحد أطراف النزاع علاقة شخصية مع مسؤول في الشرطة ضالع في قضية ما. أشارت تقارير واسعة الانتشار إلى أن الشرطة كانت تفضل المواطنين على غير المواطنين. كما وردت تقارير عديدة عن الفساد في عمليات الشراء وفي المناقصات للحصول على العقود الحكومية المربحة.

تلقى جميع الموظفين القضائيين التدريب على الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد وبالشفافية كجزء من المنهج الرسمي للمؤسسة القضائية.

الفساد: يكون ديوان المحاسبة مسؤولاً عن الإشراف على النفقات والإيرادات العامة ومنع إساءة استخدام الأموال العامة أو التلاعب بها. توزع الحكومة تقارير ديوان المحاسبة سنوياً على الأمير ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ووزير المالية. لم يتمكن الجمهور من الوصول إلى هذه التقارير. أعلنت لجنة حماية الأموال العامة في البرلمان مراراً عن تحقيقات في شبهات إساءة استخدام الأموال العامة. في يناير كانون الثاني، أعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الهريس أن مجلس الوزراء أصدر قراراً يحث جميع الجهات الحكومية على إنشاء إدارات للمراجعة والتفتيش ومراقبة الشؤون المالية والإدارية عن كثب من أجل حماية المال العام.

في يناير كانون الثاني، أُقيل وزير الصحة السابق الدكتور علي العبيدي ووكيلان بالوزارة من مناصبهم، وحكم عليهم بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة، وأمروا برد 81 مليون دولار، وتم تغريمهم ضعف هذا المبلغ.

وفي يناير كانون الثاني، أحال المدعي العام قضية صفقة طائرة يوروفايتر تايفون بمليارات الدولارات إلى لجنة التحقيق التابعة لمحكمة خاصة تحقق في الجرائم على المستوى الوزاري. تضمنت القضية عمولات من التكاليف المتضخمة لشراء 28 طائرة. في يوليو/تموز، فُيض على الشيخ صباح جابر المبارك الصباح، نجل رئيس وزراء سابق، وشريكه التجاري حمد الوزان، بتهمة غسيل أموال تتعلق بفضيحة صندوق التنمية الماليزي. في يوليو/تموز، أيدت محكمة النقض حكماً من محكمة الاستئناف حكماً على عقيد بوزارة الداخلية بالسجن لمدة 15 عاماً مع الأشغال الشاقة، وعلى العديد من المقيمين الأجانب بالسجن لمدة تتراوح بين 7 و10 سنوات، بعد إدانتهم بتهمة الاختلاس وغسيل الأموال من الجمعية التعاونية للشرطة. في سبتمبر/أيلول، ذكرت هيئة مكافحة الفساد أنها تلقت أكثر من 300 تقرير فساد وأحالت 40 قضية إلى النيابة العامة منذ إنشائها في عام 2016.

كشفت التحقيقات عن استخدام واسع النطاق لشهادات أكاديمية مزيفة من قبل المواطنين والأجانب المقيمين في القطاعين العام والخاص، مما كشف عن انعدام الشفافية والاحتيال في توظيف وترقية المسؤولين. في يوليو/تموز، تورط عدد من كبار المسؤولين في وزارة الداخلية في فضيحة تتعلق بشهادات جامعية مزورة.

الإفصاح المالي: بحلول نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت هيئة مكافحة الفساد أن هناك 9,605 مسؤولاً حكومياً مطالبين بموجب القانون بتقديم إفصاحات مالية. من بين هؤلاء، قدم 8,351 إفصاحاتهم. بين 1 يناير/كانون الثاني و12 مارس/آذار، تمت إحالة ما مجموعه 430 مسؤولاً إلى النائب العام بسبب عدم تقديم إفصاحاتهم. نفذت الحكومة فترة عفو اعتباراً من 12 مارس/آذار لأولئك الذين يمكنهم إثبات أن تأخر تقديم طلباتهم كان بسبب كوفيد-19.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

فرضت الحكومة قيوداً على عمليات جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. عملت مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية بشكل عام ضمن قيود محدودة، مما ساعدها على التحقيق ونشر النتائج التي توصلت إليها بشأن قضايا حقوق الإنسان. يسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية، لكن الحكومة استمرت في رفض تسجيل بعضها. لكي يتم تسجيلها، يُطلب من المنظمات غير الحكومية إثبات أن وجودها يصب في المصلحة العامة، ومن المتوقع أن تقوم بأعمال مفيدة للبلد، وأن عملها لا يقوض القيم والمعايير الثقافية على النحو الذي تحدده الحكومة. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة في النشاط السياسي أو تشجيع الطائفية.

شملت المنظمات غير الحكومية المحلية الرئيسية المكرسة لحقوق الإنسان بشكل خاص الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. تم تكريس غالبية المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة لحقوق مجموعات معينة أو رعايتها، مثل النساء والأطفال والسجناء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كان تدخل الحكومة ضئيلاً في عمل تلك المنظمات. كما عملت بضع عشرات من جماعات حقوق الإنسان المحلية غير المسجلة بسرية، لكنها كانت عرضة لخطر العقوبة إذا اشتد صوتها في فضح الانتهاكات. اجتمعت الحكومة واللجان المختلفة لمجلس الأمة من حين لآخر مع المنظمات غير الحكومية المحلية واستجابت بشكل عام لاستفساراتها.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تُعتبر لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الأمة، والتي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، هيئة استشارية تستمع في المقام الأول للشكاوى الفردية في انتهاكات حقوق الإنسان، وعملت مع المدعين وأصحاب المصلحة للتوصل إلى تسوية متبادلة. وزارت اللجنة السجن المركزي ومركز الترحيل على مدار العام لمراجعة الاكتظاظ ومعاملة السجناء والمعتقلين وحالة كلا المرفقين. تمتعت اللجنة بالموارد الكافية واعتُبرت فعالة. بدأت اللجنة في يناير/كانون الثاني بتلقي الشكاوى عبر الإنترنت.

في يونيو/حزيران، قام وفد من مكتب حقوق الإنسان شبه الحكومي، الذي بدأت أنشطته العامة في عام 2019، بزيارة السجن المركزي لمراجعة خطوات الحكومة لمنع انتشار كوفيد-19 في السجون. وأشاد الوفد باستعداد وزارة الداخلية لمكافحة الفيروس. يتألف المكتب من 11 عضواً مصوتاً وخمسة مراقبين حكوميين غير مصوتين، ويرفع تقاريره إلى مجلس الوزراء.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يُعاقب على الاغتصاب بالعقوبة القسوى وهي الإعدام، والتي تفرضها المحاكم أحياناً على الجريمة، ولا يُعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة بموجب القانون. لم تُنفذ السلطات قوانين مكافحة الاغتصاب بشكل فعال. وظل العنف ضد المرأة يمثل مشكلة. يسمح القانون للمغتصب بتجنب العقوبة شرط أن يتزوج ضحيته ويوافق ولي أمرها على عدم معاقبة الجاني. كانت هناك تقارير تزعم أن بعض مراكز الشرطة لم تأخذ على محمل الجد تقارير المواطنين وغير المواطنين حول الاعتداء الجنسي والعنف الأسري، الأمر الذي ساهم في ثقافة عدم الإبلاغ من قبل الناجين وفقاً لمقدمي الخدمات.

عندما كان يتم الإبلاغ عن ذلك، كانت الشرطة تعتقل الجناة عادةً وتحقق في ادعاءات الاغتصاب، وفي عدد محدود من الحالات كانت تحاكم المتهم. على سبيل المثال، في يناير/كانون الثاني، أُلقت الشرطة القبض على مواطن بنغلاديشي بتهمة اختطاف واغتصاب امرأة أجنبية مقيمة. في فبراير/شباط، قُبض على ثلاثة رجال وأُحيلوا إلى النائب العام بعد اختطاف فتاة مراهقة واغتصابها واحتجازها في شقة. في أغسطس/آب، قُبض على رجل بعد أن طعن عمته عدة مرات أثناء نومها بقصد قتلها، حسبما ورد. في سبتمبر/أيلول، قُتلت امرأة على يد شقيقها الثاني أثناء تعافيتها في المستشفى بعد محاولة أولية لقتلها من قبل شقيق آخر بسبب "خلافات عائلية". أشارت تقارير صحفية إلى أن الإخوة كانوا يعتزمون قتل أختهم لأنهم لم يوافقوا على زواجها. وتم اعتقال الشقيقين من قبل الشرطة. في ديسمبر/كانون الأول، قُبض على رجل طعن أخته حتى الموت. ووجهت إليه تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وأُحيلت قضيته إلى النائب العام.

رغم أن الحكومة لا تنشر الإحصاءات المتعلقة بالعنف الأسري بانتظام، إلا أنه تم الإبلاغ بانتظام عن حالات العنف الأسري ضد المرأة من قبل المنظمات المحلية غير الحكومية. لاحظ مقدمو الخدمات أنه لا يتم إبلاغ السلطات عن العنف الأسري إلا نادراً، لكن الصحافة نشرت بعض الحالات البارزة. في يوليو/تموز، أيدت محكمة النقض حكماً بالإعدام على مواطن اتهم بقتل زوجته السعودية الحامل قبل ثلاث سنوات. في مارس/آذار، قُبض على رجل لقتله زوجته ودفن جثتها في الصحراء.

قام ناشطو حقوق المرأة بتوثيق قصص عديدة عن عاملات مواطنات وأجنبيات يطلبن المساعدة لترك وضع مُسيء فواجهن العقبات بسبب عدم وجود ملاجئ لضحايا العنف الأسري. يجوز للمرأة طلب الطلاق على أساس الضرر والإصابة من سوء معاملة الزوج، ولكن لا ينص القانون على معيار قانوني واضح بشأن ماهية الإصابة. في حالات العنف الأسري، كما هو الحال مع أي نوع من الاعتداء الجسدي، يجب على المرأة تقديم تقرير من مستشفى حكومي لتوثيق إصاباتهما، بالإضافة إلى وجود شاهدين على الأقل (أو شاهد ذكر وشاهدين من النساء) يمكنهم أن يشهدوا على الإساءة. أفاد المدافعون بأن النساء اللواتي يتواصلن مع الشرطة نادراً ما يحصلن على المساعدة لأن الضباط لم يتلقوا تدريباً بشكل كافٍ للتعامل مع حالات العنف الأسري. تمت إعادة الضحايا بشكل عام إلى أولياء أمورهن من الذكور الذين كانوا في بعض الحالات هم المسيئين إليهن.

في أغسطس/آب، أقر المجلس الوطني أول قانون للعنف الأسري في البلاد. يجرم القانون العنف الأسري ويوفر للضحايا الخدمات القانونية والطبية والتأهيلية. يُعرّف القانون العنف الأسري على أنه أي شكل من أشكال سوء المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو المالية التي يرتكبها أحد أفراد الأسرة ضد آخر.

كما يدعو القانون إلى إنشاء ملجأ لضحايا العنف الأسري، ويطالب وزارة الشؤون الاجتماعية بالبدء في جمع الإحصاءات حول العنف الأسري في البلاد. كما كان من المتوقع أن تنشئ وزارة الشؤون الاجتماعية فرقة خاصة للتحقيق في ادعاءات العنف الأسري.

في يناير/كانون الثاني، أفادت الصحافاة أن امرأة مقيمة أجنبية قد رفعت تهمة اغتصاب ضد سفير بلدها الأم في حادثة تعود إلى عام 2018. وأشارت التقارير إلى أن الشرطة رفضت توجيه الاتهامات لأن السفير كانت لديه حصانة دبلوماسية وأن مكان الجريمة المزعومة - وهو مسكن السفير - كان خارج نطاق اختصاصها.

في فبراير/شباط، حكمت محكمة الجنايات على ضابط أمن في مطار الكويت الدولي بالسجن سبع سنوات بتهمة الاغتصاب في غرفة تفتيش بالمطار. كما أمر بدفع تعويض.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني، كانت هناك 34 حالة اغتصاب مسجلة في المحاكم. وصدرت أحكام نهائية في أربع من هذه القضايا. وتضمنت الأحكام النهائية والقابلة للاستئناف في قضايا المدانين عقوبة الإعدام والسجن من خمس سنوات إلى 15 سنة والسجن مدى الحياة.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني، كانت هناك 420 حالة عنف ضد المرأة مسجلة في المحاكم. وصدرت أحكام نهائية في 46 من هذه القضايا. وتضمنت الأحكام النهائية والقابلة للاستئناف في قضايا المدانين السجن من خمس سنوات إلى 15 سنة والسجن مدى الحياة.

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: لم يُبلغ المسؤولون عما يسمى جرائم الشرف خلال العام. في فبراير/شباط، أكدت محكمة الجنايات أن جرائم الشرف على النحو الموصوف في المادة 153 من قانون العقوبات ستُعامل من الآن فصاعداً على أنها جرائم قتل مع سبق الإصرار، وليس كجُنح. في فبراير/شباط، أصدرت محكمة الجنايات عقوبة الإعدام بحق رجل زعم أنه قتل ابنته بسبب شكوكه بشأن شرفها. أوضح القاضي في الحكم أن قسم جرائم الشرف في القانون لا ينطبق على هذه القضية لأن الأب لم يضبط ابنته "متلبسة بالفعل".

التحرش الجنسي: وصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي في مكان العمل بأنه مشكلة منتشرة ولا يُبلغ عنها في معظم الأحيان. لا يوجد قانون مُحدد يعالج مشكلة التحرش الجنسي. يُجرم القانون "التعدي على الشرف"، والذي يشمل كل شيء من لمس المرأة ضد إرادتها إلى الاغتصاب، ولكن الشرطة لا تُطبق هذا القانون بشكل مُتسق. عيّنت الحكومة ضابطات شرطة لمكافحة التحرش الجنسي على وجه التحديد في مراكز التسوق والأماكن العامة الأخرى. واجه مرتكبو التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي الغرامات والسجن.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن إجهاض قسري أو تعقيم قسري من جانب السلطات الحكومية.

التمييز: إن القانون لا يمنح المرأة نفس الوضع القانوني والحقوق والأحكام المتعلقة بالميراث كالرجل. تعرضت النساء للتمييز في معظم جوانب قانون الأسرة، بما في ذلك الطلاق وحضانة الأطفال، وكذلك في الحقوق الأساسية للمواطنة ومكان العمل، وفي قيمة شهادتهن في المحكمة تحت ظروف معينة. تتمتع المحاكم الشرعية (الشريعة الإسلامية) بالسلطة القضائية على قضايا الأحوال الشخصية وقانون الأسرة للسنة

والشريعة. وبصورتها المعمول بها في البلاد، تُميز الشريعة ضد المرأة في الإجراءات القضائية، والزواج، وحضانة الأطفال، والميراث. لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز من القطاعين الرسمي أو الخاص في الحصول على الائتمان، أو امتلاك، أو إدارة الأعمال التجارية، أو تأمين السكن، ولكن لا يوجد نظام حكومي رسمي لتتبع هذه المشكلة.

وقد حدث تمييز في التوظيف والمهنة فيما يتعلق بكل من المواطنين وغير المواطنين (انظر القسم 7. د.). تسمح المحاكم العلمانية لأي شخص بالشهادة، وتتنظر في شهادات الرجال والنساء على قدم المساواة، ولكن في المحاكم الشرعية فإن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل. وجدت دراسة صدرت في يوليو/تموز عن الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أنه رغم نص الدستور على حقوق متساوية للمرأة، فإن تنفيذه غالباً ما يكون قاصراً، وهناك العديد من القوانين التي تتعارض مع أحكامه المتعلقة بالحماية المتساوية.

يسمح قانون الأسرة الكويتي بالزواج بين الرجال المسلمين والنساء غير المسلمات (من الديانات الإبراهيمية فقط) ولكنه يحظر الزواج بين المسلمات والرجال من غير المسلمين. ولا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن الكثير من النساء غير المسلمات واجهن ضغوطاً اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. في حالة الطلاق بين الأب المسلم والأم غير المسلمة التي لم تعتنق الإسلام، يمنح القانون الأب أو أسرته فقط حق الوصاية على الأطفال. كما أن المرأة غير المسلمة المتزوجة من مواطن مسلم ليست مؤهلة للتجنس ولا يمكنها أن ترث ممتلكات زوجها ما لم يتم تحديدها كوريثة في وصيته.

تحكم الشريعة أيضاً في مسألة الوراثة، وتختلف وفقاً للفقهاء الإسلامي المتبّع. في غياب وريث ذكر مباشر، يجوز للمرأة الشيعية أن ترث كل الممتلكات، في حين ترث المرأة السنية جزءاً منها فقط، مع تقسيم التوازن بين الإخوة والأعمام وأبناء عم المتوفى.

لا تتمتع النساء بحقوق مواطنة متساوية مع الرجال. ولا يمكن للمواطنات نقل الجنسية لأزواجهن غير المواطنين أو لأولادهن من غير المواطنين. يؤدي عدم توفير حقوق المواطنة المتساوية للمرأة إلى إخضاع أطفالها لانعدام الجنسية عندما تتزوج المرأة من شخص عديم الجنسية من فئة البدون. في حالات استثنائية، مُنح بعض أبناء المواطنات الأرامل أو المطلقات الجنسية بموجب مرسوم أميري، رغم أن هذا كان إجراءً تقديرياً. يمكن للأفراد تقديم التماس إلى وزارة الداخلية لإدراج أسمائهم في قائمة التجنس، ليتم مراجعتها من قبل مجلس الوزراء. في حال الموافقة، تُرسل الأسماء للأمير للتوقيع ونُشر في الجريدة الوطنية. لا يواجه المواطنون الذكور المتزوجون من غير المواطنات مثل هذا التمييز، ويمنح أطفالهم الحماية القانونية الكاملة للمواطنة.

في أغسطس/آب، ألغت الإدارة العامة لشؤون الإقامة حظرها على السماح للأمهات العاملات الأجنيات بكفالة تأشيرات إقامة أطفالهن. نصت القاعدة السابقة على أن الأم العاملة الأجنبية لا يمكنها كفالة طفلها إلا إذا كانت مطلقة أو أرملة. في يوليو/تموز، وافق مجلس الأمة على تعديل يسمح للمرأة بالتوقيع للموافقة على اجراء العمليات الجراحية لأفراد الأسرة. في السابق، كانت المرأة بحاجة إلى موافقة ولي الأمر الذكر للسماح بمثل تلك الإجراءات، بما في ذلك لأطفالهن.

يشترط القانون الفصل حسب الجنس في الفصول الدراسية في جميع الجامعات الحكومية والمدارس الثانوية، رغم أن ذلك لم يُطبق دائماً.

الأطفال

تسجيل المواليد: أتيح تسجيل المواليد بشكل عام لجميع المواطنين والمقيمين الأجانب طالما أن لدى الوالدين شهادة زواج معترف بها مؤرخة قبل سبعة أشهر على الأقل من تاريخ ميلاد طفلهم. يتم نقل الجنسية حصرياً عن طريق الأب (انظر القسم 6، التمييز). تحدد الحكومة جماعة الأب الدينية في شهادات الميلاد. غالباً ما منحت الحكومة الجنسية للأطفال الأيتام أو اللقطاء، بمن في ذلك أطفال البدون. في بعض الأحيان، لم يتمكن الآباء من البدون، وفي حالات قليلة المواطنين المتزوجات من البدون أو من أجنبية، من الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم حتى بعد استكمال إجراءات إدارية واسعة النطاق. كان عدم وجود شهادة ميلاد لأطفال البدون مانعاً من حصولهم على أوراق الهوية والحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

التعليم: يحصل المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي، والتعليم إجباري حتى المرحلة الثانوية. لكن التعليم ليس مجاناً ولا إلزامياً لغير المواطنين. لم يتم التنفيذ الكامل لمرسوم مجلس الوزراء لعام 2011 الذي يوسع مزايا التعليم لتشمل البدون. كان عدم وجود وثائق الهوية مانعاً لسكان البدون أحياناً من الحصول على التعليم حتى في المدارس الخاصة. تحدد وزارة التعليم حصصاً سنوية لعدد سكان البدون الذين يمكنهم الالتحاق بالمدارس العامة، ومعظمهم من أمهات مواطنات. أما الآخرين فعليهم الالتحاق بالمدارس الخاصة ودفع الرسوم. تقدم المنظمات الخيرية دعماً تعليمياً لبعض هؤلاء الطلاب ولكن ليس لجميعهم.

الرعاية الصحية: أدى عدم وجود وثائق الهوية إلى تقييد حصول سكان البدون على الرعاية الصحية المجانية. في يوليو/تموز، أعلنت وزارة الصحة أن الآباء أو الأوصياء القانونيين الذين لا يقومون بتفويض أطفالهم سيتم تغريمهم أو سجنهم لمدة تصل إلى ستة أشهر.

زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: إن السن القانوني للزواج هو 17 للأولاد و15 للبنات، لكن التقاليد وتطلعات الأسرة أدت أحياناً إلى زواج البنات في سن أصغر في بعض المجموعات القبلية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد قوانين خاصة بالمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال لأن جميع المواد الإباحية غير قانونية. لا يوجد قانون للاغتصاب أو السن الدنيا للعلاقات الجنسية بالتراضي، فالعلاقات الجنسية قبل الزواج غير قانونية.

وقعت معظم الانتهاكات داخل الأسرة. أما قانون العنف الأسري الجديد الذي تم تمريره خلال العام فهو يوفر الحماية للمرأة ويغطي أيضاً الأطفال، بالإضافة إلى الحماية التي يوفرها القانون الحالي. وأبلغ مكتب حماية الطفل بوزارة الصحة عن زيادة في معدل حالات الاعتداء على الأطفال المبلغ عنها بعد إنشاء المكتب، والذي بذل جهوداً كبيرة لرصد ومتابعة حالات الاعتداء على الأطفال منذ تأسيسه في عام 2014. وزعم المكتب أنه أنشأ خطأ ساخناً على مدار 24 ساعة لتلقي أي تقارير عن سوء معاملة الأطفال واستغلالهم من أحد أفراد الأسرة، لكن التقارير تشير إلى أنه لم يتم تعيين الموظفين وتم إلغاء الخط.

ووضع مكتب حماية الطفل في وزارة الصحة سياسة جديدة تهدف إلى حماية الأطفال من الأخطار التي تشكلها منصات التواصل الاجتماعي واستغلال الوالدين وغيرهم من البالغين. تُحمّل السياسة عائلات الأطفال

الذين يبلغون من العمر 13 عاماً فما دون مسؤولية استخدام تطبيقات الوسائط الاجتماعية التي قد تكون غير مناسبة للأطفال الصغار أو قد تُعرضهم للمستغلين الجنسيين.

في يناير/كانون الثاني، ألقى القبض على عامل أجنبي وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة الاعتداء الجنسي على فتاة قاصر. في فبراير/شباط، قُبض على رجل بتهمة اختطاف واغتصاب صبي يبلغ من العمر ثماني سنوات.

أعلن مكتب حماية الطفل بوزارة الصحة في يناير/كانون الثاني أنه تلقى 2,139 شكوى تتعلق بإساءة معاملة الأطفال بين عامي 2015 و 2019. تضمنت الشكاوى العنف الجسدي والإهمال والاعتداء الجنسي. ولقد تلقى المكتب 650 شكوى في عام 2019 مقابل 100 شكوى في عام 2015.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على رابط الإحالة الإلكترونية

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>.

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. غالباً ما صدر الخطاب المُعادي للسامية من الذين يُسمون أنفسهم إسلاميين أو من كتّاب الرأي المحافظين. تم الإبلاغ عن حالات لرجال دين وغيرهم ممن يصرّحون ببيانات تُعزز الصور النمطية السلبية لليهود. غالباً ما يخط الصحفيون بين أفعال الحكومة الإسرائيلية أو وجهات نظرها مع تلك الخاصة باليهود بشكل أوسع. بما أن الحكومة لا تعترف بإسرائيل فهناك تعليمات رسمية تعود لفترة طويلة من الزمن للمعلمين بحذف أي ذكر لإسرائيل أو للمحرقة من الكتب المدرسية باللغة الإنجليزية. يحظر القانون على الشركات المحلية القيام بأعمال تجارية مع مواطنين إسرائيليين، بما في ذلك نقل حاملي جوازات السفر الإسرائيلية على خطوط الطيران الوطنية في الدولة. في يناير/كانون الثاني، ادعى يوسف مهنا أنه تم سحب جنسيته بعد أن أجرى مقابلة عامة أشار فيها إلى نيته التحول إلى اليهودية.

الاتجار بالأشخاص

انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، أو حسية، أو فكرية، أو عقلية دائمة في العمل والتعليم والسفر الجوي ووسائل النقل الأخرى أو في الحصول على الرعاية الصحية أو توفير الخدمات الحكومية الأخرى. ويفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون عن توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة دون سبب معقول. كما ينص القانون على تمكين دخول الأشخاص ذوي

الاحتياجات الخاصة إلى المباني. طبقت الحكومة بشكل عام هذه الأحكام. لم يتمكن ذوو الاحتياجات الخاصة من غير المواطنين من الوصول إلى المرافق التي تديرها الحكومة، ولم يتلقوا الرواتب المدفوعة للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تغطي تكاليف النقل والإسكان والرعاية الاجتماعية. ولم تُنفذ الحكومة بشكل كامل البرامج الاجتماعية وبرامج العمل لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات الجسدية، وخاصةً الإعاقة البصرية.

واصلت الحكومة تخصيص عدد صغير من القبول في جامعة الكويت للمواطنين ذوي الإعاقة، وكانت هناك تغطية إعلامية منتظمة للطلاب ذوي الإعاقة الذين يحضرون الفصول الجامعية. أعلنت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في يونيو/حزيران 2019 أنها ستبدأ في تقديم المنح الجامعية للطلاب ذوي الإعاقة.

لم توفر السلطات لغير المواطنين من ذوي الإعاقة نفس الفرص التعليمية التي يتمتع بها المواطنون. التحق الطلاب غير المواطنين بالمدارس الخاصة فقط، والتي كانت تفتقر عموماً إلى المواد التي يمكن الوصول إليها والتسهيلات المعقولة.

التحق معظم الأطفال المواطنين من ذوي الإعاقة بالمدارس العامة. وقدمت الحكومة التبرعات وأشرفت على المدارس وبرامج التدريب الوظيفي المخصصة لذوي الإعاقات. في أغسطس/آب، أعلنت وزارة التربية والتعليم أنها ستعلق الحضور الشخصي للفصل للطلاب ذوي الإعاقة حتى إشعار آخر بسبب كوفيد-19. وذكرت الوزارة أن هناك أكثر من 52,000 شخص من ذوي الإعاقة مسجلين لدى الحكومة، من بينهم آلاف الأطفال في سن الدراسة.

أعضاء الأقليات القومية والعرقية والإثنية

إن ما يقرب من 70 في المائة من السكان كانوا من غير المواطنين، وينحدر الكثير منهم من أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجنوب آسيا وجنوب شرقها. وكان التمييز المجتمعي ضد غير المواطنين متفشياً وحدث في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية (انظر الأقسام 2.ز. و7.د.). استخدمت وزارة الداخلية الترحيل الإداري والذي لا يخضع للمراجعة القضائية لترحيل غير المواطنين بسبب مخالفات بسيطة مثل العمل على سيارة أجرة بدون ترخيص.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

ممارسة الجنس بالتراضي بين الرجال من نفس الجنس وارتداء ملابس النساء هي أمور غير قانونية. كما يجرم القانون النشاط الجنسي المثلي بالتراضي بين الرجال الذين تزيد أعمارهم عن 21 سنة بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، أما أولئك الذين يشاركون في نشاط جنسي بالتراضي من نفس الجنس مع الرجال الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً فقد يصل سجنهم إلى 10 سنوات. لا توجد قوانين تجرم النشاط الجنسي من نفس الجنس بين النساء. يجرم القانون ويفرض الغرامة والسجن من سنة إلى ثلاث سنوات ع ضد من يقلد مظهر الجنس الآخر في الأماكن العامة. ولقد تم إنفاذ هذه العقوبات. أفاد المتحولون جنسياً عن حالات متكررة من المضايقات والاحتجاز وسوء المعاملة والاعتصاب من قبل الشرطة، التي ابتزتهم واعتصبتهم دون خوف من الانتقام.

في يونيو/حزيران، زعمت المتحولة جنسياً مها المطيري عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن الشرطة احتجزتها بسبب هويتها الجنسية وسُجنت في سجن للرجال، حيث تعرضت للاعتداء الجنسي والاغتصاب من قبل ضباط الشرطة. وأمرت المطيري بدفع غرامة بتهمة "ارتداء ملابس وتقليد الجنس الآخر"، وأفرج عنها دون توجيه اتهامات بعد احتجاجات واسعة النطاق من منظمات مجتمع الميم المحلية والدولية. لم توجه المطيري اتهامات رسمياً، ولم تقم السلطات بالتحقيق مع الجناة المزعومين أو مقاضاتهم.

ولقد وقع التمييز والتحرش المجتمعي على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية. مارس المسؤولون مثل هذا التمييز في العادة عند اكتشافهم أن شخصاً تم إيقافه بسبب مخالفة مرورية لا يبدو أنه الجنس المذكور في بطاقة الهوية.

ولم تركز أي من المنظمات غير الحكومية المسجلة على المسائل التي تتعلق بمجتمع الميم، إلا أن المنظمات غير المسجلة موجودة. لم تعمل منظمات مجتمع الميم بشكل علني بسبب التقاليد الاجتماعية والقمع المحتمل، ولم تُنظم فعاليات للدفاع عن حقوقهم الإنسانية أو مسيرات فخر المثليين.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

أفادت المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الإنسان عن روايات محدودة عن العنف المجتمعي أو التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة \ الإيدز، لكن الأشخاص المصابين لم يكشفوا بشكل عام عن وضعهم بسبب وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالمرض. قامت السلطات منذ العام 2016 بترحيل مئات المقيمين الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية \ الإيدز. في فبراير/شباط، أعلنت الحكومة أن بعض المسؤولين الذين ثبتت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية والبالغ عددهم 42 في وزارتي الداخلية والدفاع، وكذلك الحرس الوطني، سيتم إحالتهم إلى التقاعد نتيجة تشخيصهم.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

ظل الأشخاص غير المتزوجين، ولا سيما العمال الأجانب، يواجهون التمييز في السكن والطرده على أساس حالتهم الزوجية ودخلهم. فعلى سبيل المثال، داهمت السلطات بشكل متكرر المباني السكنية التي تضم عمالاً أجانب من "العازبين"، وأفيد أنها قطعت المياه والكهرباء لإجبار العمال الذكور غير المتزوجين على الخروج من أماكن إقامتهم. تعرّض العمال الأجانب غير المتزوجين للإخلاء بسبب قرار البلدية بفرض هذا الحظر وإبعادهم عن المساكن المخصصة لعائلات المواطنين، وأشارت البلدية إلى أن وجود الرجال العازبين هو سبب في ازدياد الجريمة والعبء على الخدمات وتدهور حركة المرور.

تبع انتشار كوفيد-19 في الجزء الأول من العام تصاعداً قوياً في خطاب الكراهية ضد الأجانب. أظهر استطلاع للرأي نُشر في أغسطس/آب أن 65 بالمائة من المواطنين يعتقدون أن العمال الأجانب هم المسؤولون بشكل أساسي عن انتشار فيروس كورونا في البلاد. في يوليو/تموز، أُلقي القبض على مواطن كويتي لاعتدائه على عامل مهاجر في محل بقالة. في 24 يونيو/حزيران، أصدرت منظمات المجتمع المدني رسالة تدين تصاعد خطاب الكراهية أثناء الجائحة.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضات الجماعية

يحمي القانون حق العمال المواطنين في تكوين النقابات والانضمام إليها والمفاوضات الجماعية وإقامة الإضرابات القانونية، ولكن بقيود كبيرة. طبقت الحكومة بشكل عام القوانين المعمول بها والتي تتناسب مع تلك الخاصة بالقوانين الأخرى التي تنطوي على إنكار الحقوق المدنية، مثل التمييز.

ولا ينطبق القانون على موظفي القطاع العام وعمال المنازل أو عمال البحرية. وقد حددت القوانين المتحفظة شروطاً للعمل في القطاع العام والخاص، مع التعامل بشكل مستقل مع صناعة النفط. يسمح القانون بتعددية نقابية محدودة على المستوى المحلي، لكن الحكومة سمحت باتحاد واحد فقط، ألا وهو الاتحاد العام لعمال الكويت. كما ينص القانون على أن أي نقابة جديدة يجب أن تضم 100 عامل على الأقل وأن 15 منهم على الأقل يجب أن يكونوا مواطنين.

يمنح القانون العمال حقاً محدوداً في المساواة الجماعية، باستثناء العمالة المنزلية وعمال البحرية وموظفي الخدمة المدنية. لا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازم لإبرام مثل تلك الاتفاقيات. لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. واستناداً إلى المعلومات المتاحة لم يتضح ما إن كانت العقوبات كافية لردع الانتهاكات.

لا يحق للعاملين في القطاع العام الإضراب. يحق للمواطنين في القطاع الخاص الإضراب، رغم أن الأحكام الصعبة التي تدعو إلى التفاوض والتحكيم الإلزامي في حالة النزاعات تحد من هذا الحق. لا يحظر القانون الانتقال من العمال المضربين ولا يمنع الحكومة من التدخل في الأنشطة النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب. في أغسطس/آب، وافق مجلس الأمة على تعديلات لقانون العمل في القطاع الخاص من شأنها أن تنص على مكافأة نهاية الخدمة للعمال. يغطي التعويض حزمة مزايا نهاية الخدمة الكاملة دون خصم مساهمة صاحب العمل في مؤسسة التأمين الاجتماعي خلال فترة عمل الموظف.

في يناير/كانون الثاني، نظم عدد من موظفي إعادة التأهيل المهني بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة اعتصاماً كاحتجاج على تعليق صرف بدل نوبة عملهم. في يوليو/تموز، احتج ما يقرب من 200 عامل في سلسلة مطاعم على ثلاثة أشهر من الرواتب غير المدفوعة خلال عمليات الإغلاق المتعلقة بكوفيد-19.

في مارس/آذار، وبسبب جائحة كوفيد-19، أطلقت وزارة الداخلية حملة "غادر بأمان"، والتي هدفت إلى ترحيل ما يقرب من 200,000 من مخالفي الإقامة. منح البرنامج للمخالفين فترة عفو حتى 30 أبريل/نيسان، مع الإعفاء من جميع العقوبات والرسوم. كما قدمت الحكومة تذاكر مجانية لعودة المخالفين إلى بلدانهم. في مايو/أيار، وردت أنباء عن اضطرابات في ملجأين للعمال الوافدين للمواطنين المصريين الذين ينتظرون إعادتهم إلى الوطن. مُنع السكان من مغادرة الملجأ بسبب مخاوف السلطات من أن العمال قد ينقلون فيروس كورونا إلى عامة السكان، بالرغم من التقارير عن محدودية الوصول إلى المياه والكهرباء داخل المنشأة. فرّقت القوات الخاصة الكويتية الحشود بالغاز المسيل للدموع واعتقلت عدداً من العمال المصريين.

بحسب الهيئة العامة للقوى العاملة، وحتى نوفمبر/تشرين الثاني، كان 4.8 في المائة فقط من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص من المواطنين. عمل معظم المواطنين (81.5 بالمائة) في القطاع العام حيث شكلوا

76.8 بالمائة من إجمالي القوى العاملة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الحكومة قدمت مزايا مجزية للمواطنين، بما في ذلك التقاعد السخي.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل في الوظائف النقابية. وينص على إعادة العمال المفصولين بسبب نشاطهم النقابي. ومع ذلك يخول القانون المحاكم لحل أي نقابة لانتهاكها قوانين العمل أو لتهديدها "النظام العام والآداب العامة"، على الرغم من أن النقابة يمكنها الطعن في قرار المحكمة هذا. يمكن لوزارة الدولة للشؤون الاقتصادية أن تطلب من المحكمة الابتدائية حل نقابة ما. إضافة لذلك، يجوز للأمين حل النقابة بمرسوم منه.

طبقت الحكومة القوانين المعمول بها مع بعض الاستثناءات، ولم تخضع الإجراءات عموماً للتأخير أو لاستثناءات طويلة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون ويفرض عقوبات جنائية على العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون وتقتضيها الطوارئ الوطنية ونظير مكافأة عادلة". يسمح القانون بالعمل الاجباري في السجن كعقوبة. على الرغم من أن القانون يحظر حجز جوازات سفر العمال إلا أن هذه الممارسة ظلت شائعة بين الكفلاء وأصحاب العمل للعمال الأجانب، خاصة العاملين المنزليين في البيوت، ولم تُظهر الحكومة أي جهود متسقة لفرض هذا الحظر. لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. لم تكن العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بالجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف.

قام أصحاب العمل بحبس بعض العمال المنزليين والزراعيين في أماكن عملهم من خلال الاحتفاظ بجوازات سفرهم، وفي حالة بعض عاملات المنازل، حبسوهن في مواقع عملهن. واجه العمال الذين فروا من أصحاب العمل المسيئين صعوبة في استرداد جوازات سفرهم، وتقوم السلطات بترحيلهم في جميع الحالات تقريباً. عادة ما اقتصر عقوبات الحكومة على الإجراءات الإدارية مثل تقييم الغرامات وإغلاق شركات التوظيف وإصدار أوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحتجزة، أو مطالبة أصحاب العمل بدفع الأجور.

في يناير/كانون الثاني، تقدمت مجموعة من العمال الأجانب العاملين في شركة متعاقدة مع وزارة الاتصالات بشكوى إلى الهيئة العامة للقوى العاملة على خلفية رواتب 200 موظف غير مدفوعة لأربعة أشهر. كما زعمت المجموعة أن الشركة أجبرتهم على دفع رسوم غير قانونية قدرها 900 دينار (2,930 دولار) لتصاريح إقامتهم تحت التهديد بطردهم من مساكنهم. في يوليو/تموز، أعلنت وزارة التربية والتعليم أنها تتحرك لتعليق تراخيص ست مدارس خاصة لعدم دفع أجور المعلمين.

وقعت بعض حوادث السخرة والظروف الدالة على السخرة، وخاصةً بين العمال المنزليين والزراعيين الأجانب. وعادة ما تكون تلك الممارسات نتيجة إساءة استخدام صاحب العمل لنظام الكفالة للعمال الأجانب. وقام أرباب العمل بصورة متكررة وبشكل غير قانوني باحتجاز مرتبات عاملات المنازل والعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.

كانت الخدمة المنزلية هي النوع الأكثر شيوعاً من العمل الإجباري، والتي تشمل بشكل أساسي عاملات المنازل الأجنبية اللاتي عملن في ظل نظام الكفالة، ولكن كانت هناك أيضاً تقارير عن العمل القسري في

قطاعي البناء والصرف الصحي. شملت ظروف العمل الإجباري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور وساعات عمل طويلة والحرمان من الطعام والتهديدات والاعتداء الجسدي والجنسي والقيود المفروضة على الحركة مثل حجز جوازات السفر أو الحبس في مكان العمل. حتى نوفمبر تشرين الثاني، قدم أصحاب العمل في القطاع الخاص وعاملات المنازل ما يقرب من 15,000 بلاغ تزعم أن بعض الموظفين "فروا". وقدمت عاملات المنازل ما يقرب من 425 شكوى ضد أصحاب عملهن وفقاً لقانون العمل المنزلي. حتى نوفمبر تشرين الثاني، أشارت إحصائيات الهيئة العامة للقوى العاملة إلى أنه تم تقديم 2,634 شكوى تتعلق بالعمالة المنزلية. أفادت عدة عاملات منازل من اللواتي هربن من أصحاب العمل المسيئين بأنهن انتظرن عدة أشهر لاستعادة جوازات سفرهن التي صادرها أصحاب العمل بشكل غير قانوني عند بدء عملهن. في يوليو/تموز، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة أنها لن تقبل بعد الآن شكاوى القطاع الخاص بشأن التغييب، بعد ورود تقارير عن قيام بعض أصحاب العمل بتقديمها بشكل كيدي كذريعة لانتهاك قوانين العمل.

في سبتمبر/أيلول، أطلقت الهيئة والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة "مبادرة تمكين" لتنفيذ نظام تكامل التوظيف الدولي لتعزيز التوظيف الأخلاقي للعمال المهاجرين.

أدارت الهيئة مأوى لعاملات المنازل اللاتي يتعرضن لسوء المعاملة. وفقاً لمصدر حكومي، فحتى نوفمبر تشرين الثاني كان الملجأ يتسع لـ 500 عاملة ويأوي 461 عاملة منزلية أو من ضحايا الانتهاكات أو الأشخاص الذين كانوا غير مستعدين لمواصلة العمل لدى أصحاب عملهم ويفضلون مغادرة البلاد.

أطلقت شركة توظيف مملوكة للحكومة تهدف إلى التخفيف من الانتهاكات ضد عاملات المنازل ("الدرّة") خدماتها رسمياً في عام 2017 وخطت في البداية لجلب 120 عاملة منزلية شهرياً من الفلبين وحوالي 100 عامل من الهند. تضمنت خدمات الدرّة تأمين العمال، وخطاً ساخناً على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ومتابعة مزاعم انتهاكات حقوق العمال. وبحلول نوفمبر تشرين الثاني، أعلنت الشركة أنها ساعدت في جلب 205 عامل منزلي من الفلبين، و354 من الهند، و978 من سريلانكا، وأربعة من بوركينا فاسو. تعتمد رسوم التوظيف على خبرة ومهارات عاملات المنازل. قامت الحكومة بانتظام بحملات توعية إعلامية عبر وسائل الإعلام والمناسبات العامة وأبلغت أصحاب العمل بالطرق الأخرى للتشجيع على امتثال شركات التوظيف العامة والخاصة للقانون.

وردت تقارير إعلامية عديدة على مدار العام حول قيام الكفلاء بإساءة معاملة عمال المنازل أو إيذائهم عندما حاولوا الهرب. وزعمت بعض التقارير أن الاعتداء أدى إلى وفاة العاملين. وكانت عاملات المنازل الإناث عرضة بشكل خاص للانتهاكات الجنسية. أحجمت الشرطة والمحاكم عن مقاضاة المواطنين لسوء المعاملة في المساكن الخاصة، لكنها قامت بمقاضاة بعض الحالات الخطيرة من الانتهاكات عند الإبلاغ عنها، لا سيما عندما رفعت سفارات بلد المصدر تلك القضايا. وفقاً لمسؤول حكومي رفيع المستوى فإن السلطات حاكمت العديد من حالات إساءة معاملة عمال المنازل. في أغسطس/آب، اعتُقلت مواطنة لتعذيبها خادمة سريلانكية مسنة عن طريق حرق أجزاء مختلفة من جسدها. واشترك في ذلك أبناؤها القاصرون الثلاثة. أطلقت قوات الأمن سراح المهاجرة السريلانكية ونقلتها إلى السفارة السريلانكية لاستكمال الإجراءات القانونية. كانت القضية معلقة حتى نوفمبر تشرين الثاني. في سبتمبر/أيلول، أعلنت الحكومة عن فتح تحقيق في حادث منفصل لوفاة عاملة منازل سريلانكية ومزاعم تعذيبها. خضع الكفيل وزوجته للتحقيق.

في يناير/كانون الثاني، فرضت الفلبين حظراً كاملاً على العمال الجدد المتجهين إلى البلاد بعد وفاة العاملة الفلبينية جينيلين فيلافيندي. أشارت الحكومة الفلبينية إلى أن تشريح الجثة أظهر أن فيلافيندي تعرضت للاغتصاب والضرب قبل أن تموت على أيدي أصحاب عملها في ديسمبر/كانون الأول. واحتجز المدعي العام بسبب وفاتها زوجها كانا قد وظفا فيلافيندي وأحالوا القضية إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، والتي يُعاقب عليها بالإعدام. نفى المتهمون الاتهامات عند مثلهم أمام المحكمة في فبراير/شباط. رفعت الحكومة الحظر على العمال في فبراير/شباط بعد أن توصلت إلى اتفاق بشأن عقد عمل موحد يوفر حماية إضافية للعمال. في 30 ديسمبر/كانون الأول، حكمت محكمة الجنايات على الزوجة بالإعدام وحكم على الزوج بالسجن أربع سنوات لمحاولته التستر على الجريمة. بموجب القانون، تتم مراجعة جميع أحكام الإعدام تلقائياً من قبل محكمة الاستئناف.

سلطت تقارير إعلامية عديدة الضوء على مشكلة تصاريح الإقامة أو تداول التأشيرات، حيث تتواطأ الشركات ووكالات التوظيف على "بيع" التأشيرات للعمال المحتملين. في كثير من الأحيان كانت الوظائف والشركات المرتبطة بهذه التأشيرات وهمية، ويترك العمال عرضة للاستغلال في السوق السوداء حيث يضطرون لكسب لقمة العيش وسداد تكلفة تأشيرة إقامتهم. وقد تم اعتقال متاجرين وشبكات عمل غير قانونية بصورة أسبوعية تقريباً. في يوليو/تموز، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية أن الوزارة أوقفت تراخيص 2,207 شركة ومؤسسة فيما يتعلق بتداول التأشيرات. في أغسطس/آب، ذكرت الهيئة العامة للقوى العاملة أنها أحالت أكثر من 400 شركة إلى المدعي العام بشأن مزاعم تداول التأشيرات منذ بداية الجائحة. بما أنه ليس باستطاعة العمال تغيير وظائفهم بحرية، لم يكن الكثير منهم على استعداد لترك وظيفتهم الأولية، حتى لو كانت وظائفهم موجودة "على الورق" فقط، أو بسبب تدني الأجور، أو عدم دفع الأجور، أو ظروف العمل غير المقبولة. فالعمال الذين تركوا أصحاب عملهم بسبب المعاملة السيئة، أو عدم دفع الأجور أو الممارسات الأخرى المرتبطة بتداول التأشيرات، يتعرضون لخطر الوقوع في وضع الإقامة غير القانوني، والاتهام بـ "الفرار"، والترحيل.

جلبت جائحة كوفيد-19 مزيداً من الاهتمام العام والصحفي بتداول التأشيرات. دعت جماعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنواب الحكومة إلى تكثيف جهودها لحماية الضحايا ومعاقبة التجار ومن يقومون بتمكينهم. في أبريل/نيسان ومايو/أيار، أعلنت وزارة الداخلية عن العديد من التحقيقات بشأن تداول التأشيرات مع مسؤولين حكوميين ومن لهم صلات بالحكومة.

راجع أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على رابط الإحالة الإلكترونية <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون كافة أسوأ أشكال عمل الأطفال. الحد الأدنى القانوني لسن العمل هو 18 عاماً رغم أن أصحاب العمل قد يحصلون على تصاريح من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية لتشغيل الأحداث بين 15 و18 عاماً في بعض الحرف غير الخطيرة. يمكن للأحداث العمل ست ساعات في اليوم كحد أقصى، وألا يزيد العمل عن أربع ساعات متتالية تليها فترة راحة مدتها ساعة واحدة. لا يمكن للأحداث العمل لساعات إضافية أو بين الساعة 7 مساءً و6 صباحاً.

كانت هناك تقارير موثوقة لكنها ليست واسعة النطاق تفيد بأن الأطفال من أصل جنوب آسيا يعملون كخدم منازل. دخل بعض العمال القاصرين إلى البلاد بوثائق سفر بتواريخ ميلاد مزورة.

لم تطبق الحكومة قانون عمالة الأطفال بشكل فعال. لم تكن العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بالجرائم الخطيرة المماثلة الأخرى، مثل الاختطاف. يقوم مفتشو العمل والسلامة المهنية في الهيئة العامة للقوى العاملة بشكل روتيني بتفتيش الشركات الخاصة للامتثال لقانون العمل. واجه أصحاب العمل غير الممثلين الغرامات أو التعليق القسري لعمل شركاتهم. ومع ذلك لم تقم الحكومة باستمرار بتطبيق قوانين عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية/استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على رابط الإحالة الإلكترونية <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/>.

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز في مجال العمل على أساس العرق، الجنس، النوع الاجتماعي، والإعاقة. وترحل الحكومة على الفور العمال الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا تتوفر حماية للعاملين على أساس التوجه الجنسي. كما لا توجد قوانين تحظر التمييز في العمل على أساس الأمراض المعدية غير المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الوضع الاجتماعي، ولكن لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز في هذه المجالات. وحدث تمييز في التوظيف والمهنة فيما يتعلق بكل من النساء المواطنات وغير المواطنات. كانت عاملات المنازل معرضات بشكل خاص لخطر التمييز أو الإساءة بسبب البيئة المنزلية المعزولة التي يعملن فيها.

ينص القانون على أن المرأة يجب أن تتلقى "أجراً مساوياً لأجر الرجل بشرط أن تؤدي نفس العمل"، على الرغم من أنه يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" في المهن "الضارة" بالصحة، أو في تلك "التي تنتهك أخلاق العامة". كافحت النساء المتعلمات ضد الطبيعة المحافظة للمجتمع التي تُقيّد فرص العمل، رغم وجود بعض التحسينات المحدودة. أفادت وسائل الإعلام أن فجوة الأجور بين العاملين والعاملات في القطاع العام بلغت 28.5 في المائة للمواطنين و7.9 في المائة لغير الكويتيين وفقاً لإحصائيات الحكومة. بحلول نوفمبر/تشرين الثاني، شكلت النساء 52.8 في المائة من السكان المواطنين، ولكن بلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 55.2 في المائة في القطاع العام و10.4 في المائة في القطاع الخاص. أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في يوليو/تموز دراسة تصف نسبة النساء في المناصب القيادية في القطاع العام: 13 بالمائة من الوزراء؛ 7 بالمائة وكلاء وزارة؛ 13 بالمائة من الوكلاء المساعدين؛ 19 بالمائة من مدراء هيئات أو وكالات أو مؤسسات الدولة؛ 9 بالمائة نواب المديرين؛ 21 في المائة من الأمناء العاملين المساعدين؛ 2 بالمائة سفراء؛ و42 بالمائة أعضاء في دائرة الفتوى والتشريع. بحلول نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت الحكومة أن 54 امرأة يشغلن مناصب قيادية حكومية مقابل 294 رجلاً (كانت نسبة الجنس في المناصب القيادية حوالي 15 بالمائة).

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية، أو حسية، أو فكرية، أو عقلية دائمة في العمل، ويفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون دون سبب معقول عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. طبقت الحكومة بشكل عام تلك الأحكام. لم يكن لذوي الإعاقة من غير المواطنين إمكانية

الوصول إلى المرافق التي تديرها الحكومة والتي شملت التدريب الوظيفي، وما زالت الحكومة قاصرة عن تنفيذ المساعدات الاجتماعية وأماكن العمل بشكل كامل للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، وخصوصاً الإعاقات البصرية.

ويجيز القانون للعمال الأجانب، الذين شكلوا أكثر من 80 بالمائة من قوة العمل، الانتساب إلى النقابات فقط كأعضاء لا يمتلكون حق التصويت، بعد خمس سنوات من العمل في قطاع خاص يمثله الاتحاد، شريطة الحصول على شهادة حسن سلوك وأخلاق حميدة من الحكومة. كما لا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في انتخابات مجالس النقابات. انتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال شرط المواطنة لثني النقابات في القطاعات التي توظف عدداً قليلاً من المواطنين، بما في ذلك الكثير من وظائف القطاع الخاص، مثل البناء. تعاملت الحكومة مع تصرفات العمال المواطنين والعمال الأجانب بشكل مختلف. في حين أن المواطنين والقادة النقابيين والعمال في القطاع العام لم يواجهوا أي عواقب حكومية على أدوارهم في أنشطة النقابات أو الإضراب، هددت الشركات بشكل مباشر العمال الأجانب الذين يدعون إلى الإضراب بإنهاء الخدمة والترحيل.

استمر الشيعة في الإبلاغ عن التمييز الحكومي على أساس المذهب. فعلى سبيل المثال لم يكن الشيعة ممثلين في أي من فروع قوات الأمن ونادراً ما كانوا يشغلون مناصب قيادية في القوات الأمنية. استمر بعض الشيعة في الادعاء بأن العذر الوهمي المسمى "السقف الزجاجي" منعهم من الحصول على مناصب قيادية في مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. وفي القطاع الخاص، كان الشيعة ممثلين بصفة عامة على جميع المستويات وفقاً لنسبة تعدادهم السكاني.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد القانون الحد الأدنى للأجور في قطاع النفط والقطاع الخاص والحد الأدنى للأجور الشهرية لعاملات المنازل. لم يكن معظم الموظفين ذوي الأجور المنخفضة قادرين على إحضار عائلاتهم إلى البلاد. قدم أرباب العمل بشكل عام شكلاً من أشكال السكن. في عام 2019، صادقت الدولة على اتفاقية القضاء على العنف والتحرش من قبل أرباب العمل في القطاعين العام والخاص، والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو/تموز.

يحدد القانون أسبوع العمل المعياري بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول) ويمنح العاملين في القطاع الخاص إجازة سنوية لمدة 30 يوم. كما يحظر القانون إلزام الموظفين بالعمل لأكثر من 60 ساعة في الأسبوع أو 10 ساعات في اليوم. ينص القانون على 13 عطلة وطنية محددة سنوياً. ويحق للعمال الحصول على 125 في المائة من المرتب الأساسي للعمل الإضافي و150 في المائة من المرتب الأساسي للعمل في اليوم المخصص كعطلة أسبوعية لهم. قامت الحكومة بإنفاذ القانون بشكل فعال. كانت العقوبات متناسبة مع القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية، مثل التدخل في الانتخابات.

أصدرت الحكومة معايير الصحة والسلامة المهنية التي كانت ساريةً وملزمة للصناعات الرئيسية. فعلى سبيل المثال ينص القانون على أن جميع الأعمال الخارجية تتوقف بين الساعة 11 صباحاً و4 مساءً خلال يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب، أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من 120 درجة فهرنهايت في الظل. يمكن للعامل تقديم شكوى ضد صاحب العمل إلى الهيئة العامة للقوى العاملة إذا رأى العامل أن سلامته وصحته في خطر. في يوليو/تموز، أفادت الهيئة العامة للقوى العاملة أن 138 شركة انتهكت حظر العمل في حرارة الصيف خلال عمليات التفتيش الأخيرة.

أما القانون واللوائح التي تحكم ظروف العمل المقبولة لا تنطبق على عاملات المنازل. تتمتع الهيئة العامة للقوى العاملة بالولاية القضائية على شؤون عاملات المنازل وتطبق معايير العمل المحلية.

وتكون الهيئة مسؤولة عن تطبيق الأجور وساعات العمل والإضافية منها وأنظمة السلامة والصحة المهنية للعمال. كان تطبيق الوزارة جيداً بشكل عام، ولكن كانت هنالك ثغرات في التنفيذ فيما يتعلق بالعمال الأجانب ذوي المهارات المتدنية. أشار العديد من مسؤولي الوزارة إلى عدم كفاية عدد المفتشين كسبب رئيسي لعدم قدرتهم على تطبيق القوانين بشكل أفضل.

راقب مفتشو العمل والسلامة المهنية الشركات الخاصة. قامت الحكومة بشكل دوري بتفتيش الشركات لزيادة الوعي بين العمال وأرباب العمل والتأكد من أنهم يلتزمون بقواعد السلامة المعمول بها والسيطرة على التلوث في بعض الصناعات وتدريب العمال على استخدام الآلات والإبلاغ عن الانتهاكات. في أبريل/نيسان، أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن إنشاء خطوط ساخنة للطوارئ لتتبع مزاعم المتاجرة بالتأشيرات ومخالفات العمل.

لم تطبق الحكومة قانون العمل في القطاع الخاص بشكل فعال. لم يكن عدد المفتشين كافياً لردع المخالفات. راقبت الهيئة مواقع العمل وفتشتها للتأكد من الالتزام بقواعد حظر العمل الصيفي وسجلت مئات الانتهاكات خلال العام. كما يمكن للعمال الإبلاغ عن تلك الانتهاكات لسفاراتهم، أو اتحاد نقابات عمال الكويت، أو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، أو إدارة المنازعات العمالية. وواجه أرباب العمل غير الممثلين تحذيرات وغرامات، أو التعليق القسري لعمليات الشركة، لكن هذه لم تكن كافية لردع المخالفين.

في الأشهر العشرة الأولى من العام تلقى قسم منازعات العمل حوالي 10,498 شكوى من العمال وتمت إحالة حوالي 2,693 منها إلى المحاكم. كانت تلك الشكاوى تتعلق إما بقضايا العقد كعدم دفع الأجور، أو حول صعوبات نقل تأشيرات العمل إلى شركات جديدة. وتم حل معظم الشكاوى عن طريق التحكيم وإحالة الحالات المتبقية إلى المحاكم للبت فيها.

في بعض الأحيان تدخلت الهيئة العامة للقوى العاملة لحل النزاعات العمالية بين العمال الأجانب وأصحاب العمل. وحكمت هيئة تحكيم العمل بالسلطة في بعض الأحيان لصالح العمال الأجانب الذين ادعوا أن أرباب عملهم قد خالفوا عقود العمل. كانت الحكومة أكثر فعالية في حل منازعات المرتبات غير المدفوعة التي تشمل عمال القطاع الخاص من تلك التي تشمل عاملات المنازل.

كان العمال الأجانب عرضة لظروف عمل غير مقبولة. وكثيراً ما زادت ساعات عمل عاملات المنازل وغيرها من العمال الأجانب غير المهرة في القطاع الخاص بشكل كبير عن 48 ساعة في الأسبوع وبدون يوم للراحة.

عندما انتهك أصحاب العمل حقوق عاملات المنازل، لم يكن لديهن الكثير من الموارد باستثناء طلب دخول ملجأ عاملات المنازل، حيث توسطت الحكومة بين الكفيل والعاملات إما لمساعدتهن في العثور على كفيل بديل أو للمساعدة في العودة الطوعية. لم تكن هناك عمليات تفتيش للمساكن الخاصة، وهي مكان عمل غالبية عاملات المنازل في البلاد. أشارت التقارير إلى أن أصحاب العمل أجبروا عاملات المنازل على العمل لساعات إضافية دون تعويض إضافي. أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة في يوليو/تموز من عام 2019 عن

خطتها للكشف عن نظام "القائمة السوداء" الذي يمنع كفالة عاملات المنازل من قبل مكاتب الاستقدام أو أصحاب العمل الذين ينتهكون حقوق العمال. وبدأت الهيئة بتطبيق هذا النظام في فبراير/شباط.

ولم تمتلك بعض عاملات المنازل القدرة على الابتعاد عن وضع غير صحي أو غير آمن دون المخاطرة بعملهن. وردت تقارير عن ارتكاب عاملات المنازل للانتحار أو محاولة الانتحار بسبب اليأس بشأن إساءة المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي أو ظروف العمل السيئة. يوفر قانون عام 2016 حماية قانونية لعاملات المنازل، بما في ذلك إجراءات تظلم رسمية تديرها الهيئة العامة للقوى العاملة. إذا كان العامل غير راضٍ عن قرار التحكيم الصادر عن الهيئة فله الحق في رفع دعوى قانونية عن طريق محكمة العمل.

حققت العديد من السفارات التي لديها عدد كبير من العمالة المنزلية في البلاد درجاتٍ متفاوتةٍ من النجاح في الضغط على الحكومة لمحاكمة الحالات الخطيرة لإساءة معاملة عاملات المنازل. وشملت الحالات الشديدة تلك التي حدثت فيها إصابات خطيرة مهددة لحياة العامل أو حالات الوفاة.